جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

(شَرْح عُمدَة الحَافِظِ وَعُدّة اللافِظ)

لجَمَالِ الدّينِ مُحمَّدٍ بنِ مالِك النحويّ

دراسة وتحليل

رسالة تقدمت بها

هند إبراهيم ناجي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.م.د. عليّ عبد الله العنبكيّ

رجب 1426هـ

آب 2005م

تمهيد

نظراً لشهرة ابن مالك ولكثرة ما كتب عنه لم أجد حاجة الى الإطالة في التعريف به ، فقلما نجد كتاباً من كتبه التي حُقِقَتْ خالياً من التعريف بحياته وآثاره .

اولاً : التعريف بابن مالك :

ابن مالك : هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، الاندلسي، الجيانيّ، الشافعيّ ، النحويّ ، اللغويّ ، نزيل دمشق[1].

تضاربت أقوال المؤرخين في سنة ولادته، وفي سلسلة نسبه [2] ، ولكن اكثر الروايات تنص على ان مولده كان سنة ست مئة للهجرة [3]،وانه شُهِرَ باسم جده في المشرق والمغرب [4].

ويذهب جمهور المؤرخين لحياته ، والمتحدثين عنه الى أنّه ولد بـ(جيّان الحرير) وهي مدينة من مدن الاندلس[5]، لكنهم لم يذكروا شيئاً عن نشأته وأسرته هناك ، وانّما ذكرت اغلب المصادر أنّ المصنف ولد بـ(جيان) ثم رحل الى المشرق ، وهو في ريعان شبابه ، حيث عاش في دمشق وأقامَ بها يصنف ويشتغل بالتدريس والتأليف.

ولعلّ سبب اقامته في دمشق يعود للاستقرار النسبي فيها على أيدي صلاح الدين الأيوبي وأولاده ، لأنّ المصنفَ عاش في عصر مليء بالاحداث السياسية المهمة في الداخل والخارج، وكانت أيامه مصبوغة بالدماء ، وانعدام الاستقرار في أغلب البلاد العربية ، بسبب حروب الصليبيين ، وغارات الافرنج ، وهجوم التتر ، ونزاع بني أيوب [6]

وعلى الرغم من تلك الحوادث التي عاصرها المصنف ظلّ يتردد على حلقات العلم، ومجالسة كبار العلماء ، وتعليم الناشئة وتثقيفهم ، وقراءة آثار السابقين، والتأليف .

---

(1) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 28/5 ، وغاية النهاية في طبقات القراء 180/2 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 130/1 ، ونفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب 421/1 ، وشذرات الذهب في اخبار من ذهب 5 /339 ، والمدارس النحوية : شوقي ضيف 309 .

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 21 –25 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 17– 21 ، وابن مالك صرفيا (رسالة ماجستير) 4 – 5 .

(3) ينظر : فوات الوفيات 452/2 ، والبداية والنهاية 13/ 76 ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 229 ، وبغية الوعاة130/1 ، ونفح الطيب 427/2 ، وابن مالك صرفيا (رسالة ماجستير) : 5 .

(4) ينظر : نفح الطيب 2/ 427 .

(5) ينظر فوات الوفيات 452/2 ، وغاية النهاية 180/2 ، وبغية الوعاة130/1 ، ونفح الطيب 427/2 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة)/ 25 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 20 .

(6) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 23 .

وكان تقياً صالحاً، ذا دين متين ، كثير العبادة ، كثير النوافل ، صادق اللهجة، حسن السمت، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهبه الشافعي [1].

اما شيوخه ، فقد اخذ النحو وعلوم الدين واللغة وفروعها عن شيوخ كثيرين ومنهم [2]: ثابت بن حيان الكلاعي (ت 628 هـ) ، وابوصادق الحسن بن صباح المخزومي (ت 632 هـ) ، وابو فضل القرشي (ت 635هـ) ، وعلي بن محمد السخاوي (ت643هـ) ، وابن يعيش (ت 643هـ) .

وقد كان استاذ زمانه ، لذا قال عنه الجزري : ((وكان ذهنه من اصح الاذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف ، وبدون ذلك يصير استاذ اهل زمانه وإمام اوانه))[3] .

لذلك درس وتخرج على يديه الكثير من العلماء ومنهم [4] : الشيخ اليونيني (ت 658 هـ)، ومحمد الدين النووي (ت 676هـ) ، وولد المصنف بدر الدين محمد (ت 686هـ) ، وبهاء الدين بن النحاس (ت 698هـ) ، وبدر الدين بن جماعة (ت733هـ) ، وغيرهم كثيرون .

كما حاز قصب السبق في جميع علوم العربية ، ومؤلفاته في النحو والصرف واللغة والقراءات [5] خير شاهد على وفرة علمه وسعة اطلاعه ، فقد كان اشهر علماء القرن السابع الهجري ، واكثرهم واكثرهم تأليفاً ، واغزرهم علماً ، واعذبهم اسلوباً ، وعدت كتبه في مقدمة المصنفات الخالدة التي خطت بالمؤلفات العربية خطوات واسعة نحو الكمال .

وقد ذهب اكثر المؤرخين الى انّه توفي بدمشق ليلة الاربعاء في الثاني عشر من شهر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة للهجرة ، ودُفِنَ بتربة القاضي عز الدين الصائغ بقاسيون [6] .

---

(1) ينظر : فوات الوفيات 452/2 ، وبغية الوعاة 134/1 ، وشذرات الذهب 339/5 .

(2) ينظر :غاية النهاية 180/2 –181 ، ونفح الطيب 421/1 ، وتسهيل الفوائد ، مقدمة المحقق محمد كامل بركات 9–11 ، و شرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة) / 37– 40 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة)/ 20 –29 .

(3) غاية النهاية 181/2 .

(4) ينظر البداية والنهاية 13 / 16 ، وبغية الوعاة 130/1 ، ونفح الطيب 424/2 ، وشذرات الذهب 339/5 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة) / 40 –42 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 38 .

(5) تنظر مؤلفاته في : فوات الوفيات 453/2 ، والبداية والنهاية 217/13 ، والبلغة في تاريخ ائمة اللغة 229 ، وغاية النهاية 180/2 ، وبغية الوعاة 131/1–133 ، ونفح الطيب 423/2 – 424 ، وشذرات الذهب 339/5 ، وتسهيل الفوائد ،مقدمة المحقق 24 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 45 – 71 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 43 –45 .

(6)ينظر : البداية والنهاية 276/13 ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 28/5 ، والبلغة في تاريخ ائمة اللغة 229 ، وبغية الوعاة 1/ 134 ، ونفح الطيب 2 / 425 – 426 .

ثانياً : التعريف بكتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)

أ – دواعي تأليفه :

لقد كان التعليم في مقدمة الاغراض التي يهدف اليها النحاة عند وضعهم مؤلفاتهم النحوية ، فبعد ان كان كتاب سيبويه (ت 180هـ) ، والمقتضب للمبرد(ت 285هـ) عسيري الفهم على كثير من الناس ، حاول النحاة الذين جاءوا بعدهما تيسير النحو وتسهيله ، فتوالت المؤلفات النحوية بعد ذلك مختصرة في متون صغيرة، وشارحة لها في متون اخرى ينشد اصحابها تيسير النحو وتقديمه باسلوب سهل ميسر لسد حاجة المتعلمين، وتحبيبهم الى دراسة اللغة العربية وعلوم الشريعة ، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك .

فقد وضع المصنف كتاباً مختصراً مركزاً يقع في خمس عشرة ورقة خاليا من الأدلة والخلافات يستعان به على حفظ المادة عن ظهر قلب سماه (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) إذ اراد المصنف كما يبدو من اسمه ان يكون خلاصة وافية يعتمد عليها من اراد اتقان النحو العربي، فهو يجمع الى المبالغة في الاختصار وضوح الاسلوب ، وسهولة العبارات ، إذ لا يحتاج في فهم ما يحتويه وادراكه الى تثبت وتدقيق وامعان نظر.

ولكن هذا الكتاب كان شديد الاختصار والايجاز لدرجة كبيرة حتى عرف بـ(التنبيهات) لقصر عباراته وخلوها من الامثلة والشواهد ، ولكن احساس ابن مالك بقيمة هذا العمل وجليل قدره ، وملاحظته بالتجربة ان ما ورد فيه من معلومات غير وافٍ بالغرض الذي الف من اجله ، دفعه الى شرح وتبسيط عباراته واسناده باراء النحويين المتقدمين ومذاهبهم وبالشواهد والامثلة الفصيحة ليكون الكتاب ايسر مأخذاً ، واسهل متناولاً ، واقرب الى ذهن المتعلم فسماه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)[1].

وتجدر الاشارة هنا الى ان ابن مالك لم يكن الوحيد الذي شرح كتابه (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) بل ان هناك العديد من العلماء الذين قاموا بشرحه ايضاً كابي أمامة بن النقاس محمد بن علي المصري (ت 763هـ) ، وابي ياسر محمد بن عمار المالكي النحوي (ت 844هـ)، وابن العطار علي بن ابراهيم بن داود الدمشقي (ت 724 هـ)[2] .

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 11 .

(2)ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، مقدمة المحقق محمد كامل بركات : 21 – 22 ، والمدرسة النحوية في مصر والشام 183.

ب – زمن تأليف الكتاب :

يبدو أنّ هذا الكتاب كان من مصنفات ابن مالك المتأخرة في النحو ، فلو تتبعنا الترتيب الزمني لأمهات كتبه في النحو والمتمثلة بـ(التسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحها، والخلاصة الالفية ، وعمدة الحافظ وشرحه) لوجدنا الدليل على ذلك واضحاً ، فابن مالك ألف التسهيل وشرحه قبل الشروع في تأليف (الكافية الشافية وشرحها)، والدليل على ذلك إحالته المتكررة في (شرح الكافية الشافية) على (شرح التسهيل) [1]، إذ قال في باب المعرف بالأداة: ((وقول الخليل هو المختار عندي وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فلينظر ذلك))[2]، وقال في باب الابتداء عند حديثه عن العامل في الخبر : ((والأول قول سيبويه وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط القول وهو أليق بشرح كتابي الكبير فمن أحبّ الوقوف عليه فليسارع اليه))[3]، وهذا دليل على أنّ المصنف قد أتمّ شرح كتابه (التسهيل)، وليس كما زعم بعض المؤرخين من أنّه قد وصل في شرح التسهيل إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وتُوفِيَ ، وكَمَّلَ عليه ولده بدرالدين[4] .

كما أنّ الكافية الشافية أسبق من الألفية؛ لان الألفية خلاصة للكافية الشافية باعترافه هو ، إذ قال :

أحصى من الكافيةِ الخلاصة كما اقتضى غِنىً بلا خصاصة [5]

والراجح أنّه قد شرح (الكافية الشافية) قبل أنْ ينظم (الألفية) ، وبذلك تكون الخلاصة الألفية هي آخر مؤلفات ابن مالك النحوية المنظومة ، ولما كان (عمدة الحافظ) الذي شرحه المصنف يلتقي في اكثر أبوابه وموضوعاته مع ما جاء في الألفية، وهذا أنْ دلّ على شيء فهو يدل على تقارب الزمن الذي صنفا فيه ، ثبت أن شرح عمدة الحافظ كان أيضا من مصنفات ابن مالك النحوية المتأخرة ، وقد الفه المصنف بعد تأليفه للألفية، ومن الراجح أنْ يكون هذا الكتاب آخر ما صنفه المؤلف من كتب النحو[6].

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ، مقدمة المحقق د. عبد المنعم احمد هريدي 1/ 50 .

(2) شرح الكافية الشافية 1/ 319 .

(3) المصدر نفسه 1/ 334 .

(4) ينظر : بغية الوعاة 1/ 134 .

(5) ينظر : شرح الكافية الشافية ، مقدمة المحقق د. عبدالمنعم أحمد هريدي 1 / 49.

(6) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ)، المقدمة / 76.

ج – أهمية الكتاب :

شرح عمدة الحافظ كتاب جليل القدر، كبير الشأن ، عظيم الفائدة ، قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأصوله، وأحاط بمسائله ودقائق أموره بلا إيجاز مخل أو تطويل ممل، والذي يدل على أهمية هذا الكتاب ثلاثة أمور :

اولها : يمكن أَنْ نقول أن شرح عمدة الحافظ هو شرح للألفية بقلم ناظمها بجانب كونه شرحاً وافياً لعمدة الحافظ ، وهو شرح مركز وسط ليس بالطويل الممل ولا بالموجز المخل يوضح ما دقّ فيه على الفهم أو غمض [1] وسبب ذلك يعود – كما اشرنا سابقاً – للتشابه الكبير بين الألفية وعمدة الحافظ من حيث الموضوعات والأبواب، ولنأخذ على سبيل المثال ، قوله في الألفية متحدثاً عن الاسم المبني :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيّ في اسْمِيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيّ في (مَتَى) وفي(هُنَا).

وَكَنِيَابَةٍ عنَ الفِعْلِ بـلا تأَثّرٍ وكَأفتِقارٍ أُصّلا [2] .

قال في العمدة : ((والّذي يشبه الحرف امّا أنْ يشبهه في المعنى كـ(أين)، أو في كونه على حرف واحد أو حرفين كفاعلي (فعلْتُ) و(فعلْنا)، أو في الافتقار الى جملة كالذي ، أو في عدم التعلق بعامل كنزالِ))[3] .

ثم أخذ يشرح هذه العبارة في كتابه (شرح عمدة الحافظ)، إذ قال ((فمن شبه الحرف : ما هو في المعنى كأسماء الاستفهام والشرط فان كلَّ واحد منها متضمن معنى حرف فُبِنَي لذلك إلا (ايّا) فانها أعربت لمخالفتها أخواتها بالإضافة وشبهها بـ(كلّ) إذا اضيفت الى نكرة وبـ(بعض) إذا أضيفت الى معرفة.

ومن شبه الحرف: ما هو في الوضع : والمراد بذلك أنْ يكون الاسم على حرف واحد كفاعل (فعلْتُ) او على حرفين كفاعل(فَعَلْنَا)؛ لان الوضع على أقل من ثلاثة أحرفٍ لا يليق بالأسماء؛ لأنها أصول الكلام فاستحقت وفورَ اللفظ، وإنّما يليق ذلك بالحروف؛ لأنّها مرادة لغيرها ومنزلةِ في الغالبِ منزلة الجزء من مصحوبها فاغتفر نقص لفظها .

فإذا نقص اسم عن ثلاثة أحرف فقد أشبه الحرف واستحق البناء ما لم يكن له ثالث في الأصل،

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 82 ، وشرح عمد الحافظ (د) ، (المقدمة) / 64 .

(2)ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1/ 28 .

(3)شرح عمدة الحافظ (د) / 109 .

فيعدُّ نقصه عارضا ولا يمنع الإعراب كـ(يَدٍ) و(دَمٍ) وعلامة كونه ثلاثياً في الأصل عودُ الحرف الثّالث في تصغير كـ(دُمَيّ)، أو جمع كـ(دِمَاء) ، أو اشتقاق كـ(دَمِي).

ومن شبه الحرف مشابهته في الافتقار: وذلك أنّ الحرف يفتقر ابداً الى جملة، وكلّ اسم شابه الحرف في لزوم الافتقار الى جملة وجب بناؤه كـ(حيثُ) و(إذا)، والأسماء الموصولة إلا (أيّاً) فانّها أعربت لامتيازها من أخواتها بالإضافة ، كما أعربت في بابي الاستفهام والشرط ، إلاّ أن الموصولة إذا حذف صدر صلتها وأضيفت لفظا ففيها وجهان : اجودهما البناء كقوله تعالى:﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا ﴾[1] .

ومن شبه الحرف مشابهته في عدم التعلق بعامل: وذلك أن الحروف لا تستحق إعراباً ، ولا تقع موقع ما يستحق إعراباً ، فلا يتعلق شيء منها بعامل أصلاً ، فأيُّ اسم وجد غير متعلق بعامل فقد أشبه الحرف شبها يوجب له البناء كـ(نَزَالِ) و(شَتّانَ) و(أفٍ) وغيرها من أسماء الأفعال، وكذلك الأسماء العارية من التركيب كأسماء الحروف والعدد المسرودة فانّها بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل))[2] .

وقال في الألفية متحدثا عن تقديم الخبر وجوبا :

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ .
كَذَا إذا عَادَ عَلَيْه مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ.
كَذَا إذا يَسْتَوجِبُ التَّصدِيرَا كَأَيْنَ من عَلِمْتُهُ نَصِيرَا .[3]

قال في العمدة: ((ويوجبه أسباب منها : أنْ يكون في الخبر معنى الاستفهام نحو : أينَ زيدٌ؟ أو يكون ظرفاً أو جاراً و مجروراً ، والمبتدأ نكرة محضة نحو: (عِندكَ مالٌ) و(فيكَ نَجابَةٌ)، أو يعود إليه مِنْ المبتدأ ضميرٌ نحو : في الدارِ صاحبُها)) [4].

ثم أخذ يشرح أقسام التقديم في كتابه شرحا مفصلاً [5]

وفي تخفيف (كأنّ) ، قال في الألفية :

وَخُفِّفَتْ كأنّ أيضا فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وثَابتاً أيضْاً رُوِي[6]

---

(1) مريم / 69.

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 110-111 .

(3)ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 207 .

(4)شرح عمدة الحافظ (د) / 167 .

(5)ينظر : المصدر نفسه 171 – 173 .

(6)ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 333 .

قال في العمدة :((وتُخَففَ كأنّ فيُنوى اسمُها ويِلي الخبرُ مفرداً أو جملةً ، وقد يَظْهرُ اسمُها اختياراً))[1] .

ثم شرح هذه العبارة بالتفصيل [2].

وعند حديثه عن أدوات جزم المضارع ، قال في الألفية :

بلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْماً فِي الفِعْل ، هكَذَا بِلَمْ وَ لَمَّا

واجْزِمْ بإنْ ومَنْ وَمَا وَمهما أيٌّ متَى أَيّانَ أيْنَ إذْمَا

وَحَيْثُما أنَّى، وَحَرْفٌ إذْمَا كإنْ ، وَبَاقِي الأدَوَات اسْمَا[3] .

قال في العمدة : ((ويجزم المضارع – أيضا – بـ(لَمْ) و(لَمّا)، وباللام، ولا الطلبيتين، وهو والماضي بانْ غير المخففة ، والنافية ، والزائدة، .....

ومثل (إنْ) في جميع ذلك : (مَنْ) و(مَا) و(مهما) و(أيٌّ) و(أينَ) و(أيّانَ) و(متى) و(أنّى) و(حيثما) و(اذما) ، وما سوى : إنْ واذْمَا أسماء))[4] .

ثم أخذ يشرح أدوات جزم المضارع بالتفصيل[5] .

وفي باب عطف النسق ، قال في الألفية

تالٍ بحَرْفٍ مُتْبِع عَطْفُ النّسقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ .

فالْعَطْفُ مُطْلَقاً ! بِوَاو ،ثُمَّ ،فَا، حَتّى، امَ،او ،كـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا).

وَأتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلا، لكِنْ ، كـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لِكنْ طَلَا)[6].

قال في العمدة : ((المعطوف عطف النسق تابع بتوسطٍ (واوٍ) ، أو (فاءٍ) ، أو (ثم)، أو (حتى)، أو (أم) ، أو (أو) ، أو (بل)، أو(لكن)، أو (لا)، فالستة المتقدمة تُشْرك في الإعراب والمعنى، والبواقي تُشرك في الإعراب وحده))[7] .

وشرع يفصل القول في عطف النسق وحروفه بالتفصيل في (شرح عمدة الحافظ) [8].

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) /240.

(2) ينظر : المصدر نفسه 240 – 242.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل 2 / 287.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) /348 ، 362 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 348 ، 379 .

(6) ينظر : شرح ابن عقيل 2/ 177 – 178 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 606 .

(8) ينظر : المصدر نفسه 607 – 670 .

وهناك تشابه كبير بين الألفية وعمدة الحافظ من حيث الأبواب والموضوعات ، لا نستطيع ذكره كله في هذا البحث ، ولكننا نقول إنّ هذا التشابه قد منح كتاب (شرح عمدة الحافظ) منزلة عظيمة بين كتب ابن مالك الأخرى ؛ لأنّنا يمكننا عدّه بحق شرحاً للألفية بقلم ناظمها، و(الألفية) – كما هو معروف – اشهر كتب ابن مالك النحوية ، بل ولعلّها اشهر كتب النحو العربي بعد (الكتاب) ؛ لأنّها خلاصة دقيقة لأهم قواعد النحو العربي ، لذلك كثر اعتماد المتأخرين عليها طلابا وعلماء ، وشرحت شروحاً كثيرة لم تنلها أيّة منظومة أخرى في النحو العربي .

ثانيها : أثره في الكتب التي جاءت بعده :

كان لكتاب شرح عمدة الحافظ لابن مالك أثرٌ واضحٌ في كتب من جاء بعده ، ولاسيما تلك التي شرحت ألفية المصنف ، فالّذي يمعن النظر في قسم من كتب شروح الألفية كشرح ابن الناظم (ت686هـ) ، وشرح ابن هشام الانصاري (ت671هـ) المسمى (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) ، وشرح ابن عقيل (ت769هـ) ، وشرح جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) المسمى (البهجة المرضية في شرح الألفية) ، وشرح الاشموني (ت 929هـ) المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، يجد تقاربا لا يمكن إنكاره بين هذه الشروح وشرح عمدة الحافظ، ولا سيما في اعتمادهم على الشواهد الشعرية والنثرية في الكتاب ، وإنْ لم يشيروا إلى ذلك صراحة.

كذلك اعتمد عليه الكثير من النحاة المتأخرين ، كالأزهري (ت 905هـ) في كتابه (شرح التصريح على التوضيح) ، والسيوطي في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، والصبان (ت 1206هـ) في حاشيته على شرح الاشموني [1] ، والمتأمّل في مصنفات هؤلاء لا يصعب عليه أنْ يجد الصلة تبدو واضحة بين ما جاء في كتبهم وما تضمنه (شرح عمدة الحافظ) لابن مالك ، و إنْ لم يشيروا إليه صراحة في اكثر ما نقلوا عنه .

فقد صرح الأزهري في (شرح التصريح) بالنقل عن شرح عمدة الحافظ في سبعة مواضع، من ذلك ما جاء في حديثه عن الأسماء الستة ، إذ قال : ((قال ابن مالك في شرح العمدة : جعل اولهما (ذو) ؛ لأنّه مختص بملازمة الإعراب بالحروف إلاّ أنّ (ذو) لا تضاف لياء المتكلم و (فو) تضاف اليها ، فلهذا إنحط من درجة (ذو) وأخر عنه ، والأب والأخ والحم مستوية في الإعراب بالحروف إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ، فقرن بينهما في الذكر قبل (الهَن) وأُخر (الهُن)، لان إعرابه بالحروف قليل))[2] .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 65 .

(1) شرح التصريح على التوضيح 1/ 62 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 121 – 124 .

ونقل عنه في باب الحال، قوله: ((والثاني : وهو أن يتعدد المتعدد ، فيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع) فالتثنية نحو : ﴿وسَخَّرَ لكم الشَّمسَ والقمرَ دائبينِ ﴾[1]، فـ(دائبين) حال مؤسسة بمعنى (دائمين) ، (والأصل دائبة ودائبا) ، فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث .....(و) الجمع نحو: ﴿ وسَخَّرَ لكم الّيلَ والنَّهارَ والشمس والقمرَ والنُّجومَ مُسخَّراتٍ بأمرِهِ ﴾ [2] ، فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة ، وولده في شرح النظم ، والأصل مسخراً ومسخراً ومسخرة ومسخراً ومسخرة ، فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت))[3] .

وصرح السيوطي في كتابه (الاشباه والنظائر) بالنقل عنه في موضع واحد فقط ، وذلك عند حديثه عن أقسام ظروف الزمان، إذ قال : ((قال ابن مالك في شرح العمدة : ظرف الزمان على أربعة أقسام : ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما ، وثابت التصرف منفي الانصراف ، وثابت الانصراف منفي التصرف: أي لازم الظرفية .

فالأول: كثير : كيوم ، وليلة ، وحين ، ومدة.

وللثاني مثلان : احدهما مشهور، والآخر غير مشهور.

فالمشهور (سحر) إذا قصد به التعيين مجرداً من الألف واللام ، والإضافة ، والتصغير نحو : (رأيت زيداً أمس سحر) فلا ينون لعدم انصرافه، ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه، والموافق له في عدم الانصراف والتصرف (عشية) ، إذا قصد به التعيين مجردة عن الألف واللام والإضافة، عزا ذلك إلى سيبويه بعض العرب ، واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة.

والقسم الثالث : وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان : (غُدْوَةُ) و(بُكْرَةُ) إذا جعلا علمين ، فانهما لا يتصرفان للعلمية والتأنيث ، ويتصرفان فيقال في الظرفية :(لقيْتُ زيداً أمس غدوةَ)، و(رأيتُ عمراً أول من أمس بكرة)، ويقال في عدم الظرفية: (سَهرتُ البارحةَ إلى غُدْوَةَ والى بكرةَ)، فلو لم يقصد العلمية تصرفا وانصرفا، كقولك: (ما من بكرةٍ أفضلُ من بكرةٍ يوم الجمعة)، و(كل غُدوةٍ يُستحب فيها الاستغفار).

---

(2) ابراهيم / 33 .

(2)النحل / 12 .

(3) شرح التصريح 1/ 385 – 386 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) /440. وللاستزادة تنظر المواضع : 35/1 ، 38 ، 377 ، 400 ، 2 / 108 في شرح التصريح .

الرابع: وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف، وهو ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر، فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها، وألزمت الظرفية ولم تتصرف، والاعتماد في هذا على النقل))[1] .

وصرح بالنقل عنه أيضا في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في موضعين فقط عند حديثه عن تقديم الحال، إذ قال : ((أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كـ(عرفتُ قيام هندٍ مسرعةً)، فلا يقدم (مسرعة) على (هند) لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه، ولا على قيام الذي هو المضاف ، لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولا ته، وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو : (هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا) ، كما قال ابن هشام في الجامع انه الأصح ، وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف ، لان الإضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل، لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين، وقال المنع عندي أولى ....))[2].

ثم قال: ((وفي شرح العمدة لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا بـ(كان)، أو(ليت)، أو (لعلّ)، أو فعل التعجب، أو أتصل بصلة (ال) نحو : القاصدكُ سائلاً زيدٌ ، أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو :اعجبني أن ضربتُ زيداً مؤدبا ، ولم يتعرض لذلك في التسهيل))[3].

كما صرح الصبان بالنقل عن شرح عمدة الحافظ في أربعة مواضع ، من ذلك ما جاء في حديثه عما لا ينصرف ، وهو يشرح قول الاشموني : ((ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان، وهما الألف والنون (في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث خُتم)))[4].

قال الصبان : (((قوله في وصف) خال من زائدا (قوله سلم ... الخ) شرط فيه في العمدة وشرحها شرطاً ثانيا وهو أصالة الوصفية، ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي (والغَينَّ عارض الوصفية) الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله (فالأدهم ... الخ)، لان تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص))[5]

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو 2/ 75 ، وينظر شرح عمدة الحافظ (د) / 414-415

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 307 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ ، (د) / 424 .

(3) همع الهوامع 2/ 307 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 429-430 .

(4)شرح الاشموني على الفية ابن مالك 2/ 509 ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك 3 / 231.

(5)حاشية الصبان 3/ 231 . وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 845 .

ويبدو ان الدماميني قد نقل أيضا عن شرح العمدة في بعض كتبه، والدليل على ذلك ما ذكره الصبان في حاشيته وهو يشرح ما قاله الاشموني في باب توكيد:((ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على (نفوس) و(عيون) ولا على (أعيان)))[1] .

قال الصبان: ((قوله : (ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على (أعيان) لكان مستقيما (قوله : ولا يؤكد به) أي المختار ، وإلاّ ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف، والمفصل للزمخشري ، والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان))[2] .

وهذه النقولات عن شرح عمدة الحافظ سواء أشار اليها الناقلون صراحة أم لم يشيروا، تدل دلالة قاطعة على أهمية هذا الكتاب وأثره في كتب المتأخرين .

ثالثها: من الراجح ان يكون كتاب (شرح عمدة الحافظ) آخر ما الف ابن مالك من كتب النحو– كما أشرنا سابقا– وبذلك تبرز أهميته في انه قد حوى آخر ما استقر عليه رأيه، وما اختاره من آراء العلماء بصريين وكوفيين .

وربّ سائل يسأل هنا إذا كان هذا الكتاب آخر ما الف المصنف، وانّه قد تضمن آراءه الاخيرة في النحو والصرف، فلماذا لم تصل شهرته إلى درجة شهرة كتابيه (شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية)؟

والجواب عن ذلك يسير جداً، هو أن المصنف كان غرضه الاساسي من تأليف هذا الكتاب تعليميا اكثر مما هو علمي، لذا أغفل الكثير من الأبواب والمسائل النحوية والصرفية لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، لذلك فإنه لا يوازي من حيث المادة الموجودة فيه كتابيه (شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية)، ولكنني أرى أنّ ذلك لا يقلل من شأن هذا الكتاب ولا سيما أنّه حوى مسائل نحوية وصرفية لم يتطرق اليها المصنف في جميع كتبه الاخرى ، كما أنّ له اراء جاءت مخالفة ما ورد في جميع مصنفاته النحوية الأخرى، وسأبين ذلك أن شاء الله تعالى.

وختاما، لابد من الاشارة هنا إلى أنّ كتاب (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) لابن مالك قد طبع مرتين الاولى بتحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي عام 1975م، والاخرى بتحقيق الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري عام 1977م، وهذه الطبعة الاخيرة هي التي اعتمدت عليها في دراستي وتتألف من 1181 صفحة بمجلد واحد، أما الطبعة الاولى فعلى الرغم من أنّها كانت جيدة ، أخرج

---

(1) شرح الاشموني 2/ 403 ، وينظر حاشية الصبان 3 / 74 .

(2)حاشية الصبان 3/ 74 ، وهذا النقل الذي اثبته الدماميني عن شرح عمدة الحافظ قد خلا منه كتاب شرح عمدة الحافظ بتحقيق (هـ) وكذلك بتحقيق (د) ، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على وجود نسخ اخرى لهذا الكتاب لم يتيسر لكلا المحققين الوصول اليها، وللاستزادة تنظر المواضع : 1/ 84 ، 3/ 23 من حاشية الصبان .

المحقق النص بوضوح وقابله على خمس مخطوطات ووضح غامضه وخرج شواهده لم اتمكن من الحصول عليها كاملة حيث حصلت على الجزء الاول من هذه الطبعة انتهى فيها المحقق إلى موضوع العدد ؛ لذلك لم أفد منها الا في مقدمة التحقيق، وقد رمزتُ لتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي في الهامش بالحرف (هـ)، ورمزتُ لتحقيق الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري بالحرف (د).

منهج ابن مالك في شرح عمدة الحافظ

لقد كان لابن مالك طريقته الخاصة في التأليف، وهي طريقة تقوم على البدء بوضع المقدمات الموجزة، ثم بسطها بشروح مفصلة، لذا تباينت مصنفاته في الطول والقصر، والإطناب والإيجاز، والسهولة ووعورة المسلك، وسبب ذلك يعود الى أنّه أراد أنْ يضع مصنفات تتفق وعقلية جميع دارسي النحو العربي.

ولكن السمة الغالبة على أكثر كتبه هي نزوعه نحو اليسر والوضوح ، فقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) لا يجد أيّة صعوبة أو تعقيد في فهمه ، فقد كان المصنف حريصا على اختيار اسلوب يتسم بالوضوح، ولغة سهلة قريبة من أذهان المتعلمين ، مبتعداً في أكثر الأحيان عن علل النحاة واستدلالاتهم وخلافاتهم التي كان يرى فيها تعسفا لا فائدة منه ، ألاّ أنّ هذا لا يعني انعدام التأويلات أو الخلافات النحوية فيه ، بل هي موجودة ولكن بنحو ليس مبالغ فيه ، لذا جاء كتابه هذا سهل التناول والمأخذ ، قريبا الى النفس لا تمل منه ، وأنّما ترغب فيه، وتتلذذ بتتبع موضوعاته وتفصيلاته.

ويمكن تعرّف منهج ابن مالك في (شرح عمدة الحافظ) من خلال ذكر موضوعات الكتاب وأبوابه، وبيان أبرز خصائص منهجه في الكتاب .

<u>موضوعات الكتاب وابوابه</u>

من يدقق النظر في كتاب (شرح عمدة الحافظ) يجد أنّ المصنف قد قسم كتابه على أبواب والأبواب على فصول والفصول على جزئيات كما هو الحال في كتبه الأخرى، وانْ لم يشر الى ذلك صراحة ، ولكنه لم يضع عناوين تميز هذه الأبواب والفصول والجزئيات بعضها من بعض ، وانّما لجأ الى طريقة عرض المتن – اولاً – واضعاله رمز (ص) ثم عرض الشرح – ثانيا – واضعا له رمز (ش)[1] ، فنراه يتناول عبارة المتن تناولاً مجزءاً ، فهو يقسمها على جزئيات ثم يشرع في تفصيل كل جزئية منها على حدة في الشرح مشفوعا ذلك بالأمثلة والشواهد العربية الفصحى ، فان وجد للنحاة فيها آراءً مختلفة عرض لها باسلوب موجز بعيد عن الإطناب مبينا رأيه في ذلك .

ولنأخذ على سبيل المثال حديثه عن (المعرف بال) في باب المعرفة والنكرة إذ لم يضع عنوانا يميز هذا الموضوع من غيره، إذ قال في المتن ، ص : ((المعرف بال : ما احدثَتْ فيه

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 93 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 12.

عموما أو خصوصا))[1].

قال المصنف في شرح هذه العبارة، ش : ((قد تدخل (ال) على الاسم فلا تحدث فيه معنى، وذلك اذا دخلت على علم منقول من اسم جنس ، كـ(فَضْل) فانّه دال على شخص معين فلو دخلت (ال) عليه لم تنقله من شياع الى تعيين بل دلالته مقرونا بها كدلالته عاريا منها، وكذا اذا دخلت زائدة على ما يجب تنكيره كقولهم (جاءوا الجّماءَ الغفيرَ) بمعنى (جاءوا جمّاء غفيراً)؛ لانهما حالان والحال لا تعرف وكذا قول الشاعر :

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو[2] .

أراد : وطبت نفساً لأنّه تمييز، والتمييز لا يعرف ، فمن هذه ونحوها احترزت بإحداثها عموما أو خصوصا .

ومثال ما أحدثت فيه عموما قوله تعالى : ﴿ وخُلِقَ الانسانُ ضعيفًا﴾ [3] ، وعلامتها صلاحية الاستغناء عنها بـ(كلّ)كقولك :(وخُلِقَ كلُّ انسانٍ ضعيفًا) ، وتتناول ما احدثت فيه خصوصا:المعهود بذكر كقوله تعالى:﴿ فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[4].

والمقارن ذكره رؤية مسماه كقولك لمن سدد سهما : (القرطاس) ، والمعهود بالعلم كقوله تعالى : ﴿ إذْ هُمْا في الغَارِ ﴾[5] و ﴿ إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرِة ﴾[6]))[7].

وقد سار المصنف على ذلك في جميع كتابه مكتفيا بوضع (ص) رمزاً للمتن ، و (ش) رمزاً للشرح ، ولم يزد على ذلك معتمداً على ذكاء القارىء في التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات ، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ما تركه المصنف من مؤلفات في النحو اتضحَ لنا أنّ هذا المسلك منه يعد منهجاً فريداً يختلف عما جاء في جميع مصنفاته النحوية الأخرى .

وأنا أرى أنّ المصنف هنا لم يتبع الطريقة السوية في إهماله العناوين على الرغم من أهمية الموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ، ودقة المعلومات فيه ؛ لان ذلك يرهق أذهان المتعلمين في

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 .

(2) البيت لراشد بن شهاب اليشّكري ، المفضليات 310 ، وهومن شواهد شرح التسهيل لابن مالك 2/ 386 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 324 ، وشرح ابن الناظم 41 ، وشرح ابن عقيل 1/ 158 ، وشرح التصريح 11/ 151، والبهجة المرضية 28 ، وشرح الاشموني 1/ 85 .

(3) النساء / 28 .

(4) المزمل / 16 .

(5) التوبة /40.

(6) الفتح / 18 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 – 154 .

التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات، وهذا لا يتماشى مع منهجه الدراسي التعليمي وطريقته التيسيرية التوضيحية في التأليف .

أما موضوعات الكتاب ، فلا تكاد تختلف كثيراً عما جاءت في المصنفات النحوية الأخرى ، فبعد أنْ افتتح المصنف كتابه بمقدمة نثرية قصيرة بيّن فيها الغرض الاساس الذي من أجله ألف الكتاب ، حين قال : ((هذه تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بـ (عمدة الحافظ وعدة اللافظ)))[1]، ابتدأ الكتاب بالحديث عن أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف) وفيه تحدث عن علامات كل قسم من الأقسام الثلاثة ، ثم تحدث عن باب الإعراب والبناء وما يتعلق به وضمن هذا الباب خمسة من الموضوعات الفرعية وهي (إعراب المقصور والمنقوص وإعراب الفعل المعتل، وما يدل على الرفع نيابة عن الضمة ، وما يدل على النصب نيابة عن الفتحة ، وما ينوب عن الكسرة والسكون في الجر والجزم))، ثم انتقل إلى باب النكرة والمعرفة وفيه تحدث عن كل نوع من أنواع المعارف ولكن بشكل مختصر جداً وبترتيب مخالف لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئاً بالعلم ، فالضمائر ، والموصول ، واسم الاشارة ، والمعرف بال ، والمعرف بالنداء وبالإضافة .

ثم تحدث عن المبتدأ وخبره وما يتعلق بهما من أحكام التقديم والتأخير وأنواعهما وغير ذلك، ثم الفاعل والنائب عنه ، ثم انتقل الى الحديث عن نواسخ الابتداء : كان وأخواتها ، ثم ذكر بعدها ما يعمل عملها من الحروف وهي (ان ، وما ، ولا ، ولات) ، ثم إنّ وأخواتها ، وحسب واخواتها ، ثم ما يعمل عمل (إنّ) وهي (لا) النافية للجنس ، وبعدها انتقل الى باب حروف الجر ، فالنداء ، وحروف التحضيض ، وبناء المضارع ورفعه وتوكيده ، ثم نصب المضارع وجزمه ، فباب الاستثناء ، فالأستفهام ، ثم انتقل الى المنصوبات فذكر المفعول له ، والمفعول معه، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، وبعدها انتقل الى الإضافة ، ثم العدد ، ثم التوابع مرتبا إياها ترتيبا مخالفا لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئا بالنعت ، ثم التوكيد ، فالبدل ، وعطف البيان ، والنسق ، ثم انتقل الى المشتقات فتحدث عن اسم الفاعل وعمله ، وصيغ المبالغة وعملها، واسم المفعول وعمله ، والصفة المشبهة وعملها . ثم تحدث عن المصدر وعمله ، وصوغ اسم الفاعل من الثلاثي وغيره ، وصوغ اسم المفعول من الثلاثي ، فابنية المصادر ، واسماء الافعال ، فالتعجب ، فافعل التفضيل ، فالمدح والذم وفيه تحدث عن نعم وبئس وما جرى مجراهما (حبذا) الذي ذكره بعد حديثه عن نعم وبئس ، ثم افعال المقاربة معللاً سبب افراده بابا مستقلا لها عن باب (كان وأخواتها)، حيث قال : ((حقّ

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 95 .

هذه الأفعال أنْ تذكرَ في باب (كان) لمساواتها إيّاها في عدم الاستغناء بمرفوع ولكنها فارقت (كان) بأنّ أخبارها لا تكون إلاّ أفعالاً مضارعة على التفصيل المذكور فلذلك افرد لها بابٌ ...)))[1]، ثم تحدث عن المؤنث ، ثم باب الممنوع من الصرف ، فالنسب ، ثم عن التثنية ، وصيغة جمع السلامة المشبهة بالمثنى وقصد بها هنا جمع المذكر السالم معللا سبب قوله (المشبهة بالمثنى) : ((لأنّ المذكر من جمعي السلامة يشبه المثنى في إعرابه بحرفين ، أحدهما مخصوص بالرفع ، والآخر يشترك فيه الجر والنصب))[2] ، ثم انتقل الى جمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، فالتصغير ،وختم المصنف كتابه بباب الوقف .

نرى مما تقدم أنّ المصنف قد جمع في كتابه هذا بين علمي النحو والصرف ولم يفرق بينهما على الرغم من أنّ كلَ واحدٍ منهما قد اصبح علماً مستقلا بنفسه في ذلك الوقت ، إلاّ أنّه مع ذلك قد اتقن الترتيب والتبويب واحكام المنهج بما يناسب قابليات الطلبة وتجاربه الطويلة في ميدان التدريس ، لأنّ غرضه الاساسي من تأليف (عمدة الحافظ) قبل القيام بشرحه هو أنْ يعدّ للطلاب متنا يساعدهم على حفظ ما يفيدهم في إتقان النحو العربي ، الذي كان من أهم المواد الثقافية في عصره، فهو الوسيلة لدراسة العلوم الشرعية في ذلك الوقت .

وقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) يجد أيضا تفاوتا كبيراً بين الموضوعات التي شرحها المصنف في الطول والقصر، فبينما استغرقت بعض الموضوعات عشرات الصفحات مثل : الحال، والإضافة ، والممنوع من الصرف ، وجمع التكسير[3] ... الخ ، يجد موضوعاتٍ أخرى لم يتجاوز المصنف في شرحها الصفحتين أو الثلاث صفحات مثل : العلم ، والموصول، واسم الاشارة ، والفاعل ، والصفةِ المشبهةَ [4].... الخ .

وقد راعى المصنف في شرح هذه الموضوعات جميع المستويات ، فهو لم يلجأ إلى الإطناب والإسهاب في الشرح ، وفي ذكر المسائل وسرد الخلافات مما يؤدي إلى الصعوبة والتعقيد ، كما أنّه لم يعمد أيضا إلى الإيجاز الشديد في شرح موضوع ورد في المتن مما يجعل القارىء غير ملم بالمادة، وأنّما أتخذ بين ذلك سبيلاً ، فجاء كتابه معتدلاً في الشرح بما يناسب جميع المستويات، متخذاً بذلك منهجا خاصا به لم يعتمده في مصنفاته الأخرى اكتسبه من خبرته الطويلة في التأليف والتدريس ، فجاء كتابه جميلاً في عرضه ، سهلاً وواضحاً في اسلوبه ، دقيقا في عباراته.

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 810 .

(2) المصدر نفسه : 907 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 417 ، 480 ، 804 ، 916 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 139 ، 142 ، 150 ، 180 ، 685 .

والذي يدقق النظر في موضوعات الكتاب السابق ذكرها يجد أيضا ان المصنف لم يطرق الأبواب النحوية والصرفية جميعها ، وإنما اقتصر على الأبواب المهمة التي تفيد المتعلم في اتقان فن النحو العربي، لذلك خلا كتابه من موضوع الإعلال ، والإبدال ، والإمالة[1] ، والاختصاص، والإغراء، والتحذير ، والاشتغال ، فان وجد في الأبواب والموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ما يتصل بهذه الموضوعات اغفل ذكره، أو تحدث عنه دون تفصيل ، لذلك نراه يغفل الحديث عن بناء الفعل الأجوف أو المضعف للمجهول ، ويكتفي بقوله في الشرح عند حديثه عن هذا الموضوع: ((والمراد بالموافقة في الصوغ، أنّ يضم أوله مع كسر ما قبل الآخر انْ كان ماضيا، ومع فتحه ان كان مضارعا ، كقولك في ضَرَبَ و يَضْرِبُ : ضُرِبَ و يُضرَبُ .

ونبه بـ (الصوغ) أيضا على أنْ يجعل مثل حركة الاول لثالث المبدوء بهمزة وصل ، ولثاني المبدوء بتاء المطاوعة كقولك: استُخْرِجَ المتاعُ ، وتُعَلّمَ الحسابُ))[2] .

هذا كل ما قاله المصنف عند حديثه عن كيفية بناء الفعل للمجهول .

وقد يتطرق احيانا قليلة الى بعض هذه الموضوعات التي لم يذكرها في كتابه إذا استوجب الأمر ذلك، ولكن بصورة إجمالية، ودون تفصيل فيها ، كقوله عند الحديث عن حذف الفعل مع مرفوعه وجوبا في باب النائب عن الفاعل : ((ومن الحذف الواجب قولهم في التحذير:(إيّاكَ والشرَّ)، أي: نَحِّ نفسكَ عن الشرَّ ، ونَحِّ الشّرَ عنك))[3]، إذ اكتفى المصنف هنا بوضع مثال يوضح حذف الفعل وجوبا مع فاعله في باب التحذير دون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع .

ومثله أيضا ما ورد في معرض حديثه عن صوغ اسم المفعول من فعل معتل ، إذ قال : ((ويجاء به ما عينه ياء كـ(مَبِيْعٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها كسرة قبل ياء يليها الآخر .

ويجاء به مما عينه واو كـ (مَحُوزٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ضمة قبل واو يليها الآخر.

ويجاء به مما لامه ياء كـ(مَرْمِيّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل كسرة يليها ياء مشددة.

ويجاء به مما لامه واو كـ(مَغْزُوّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل ضمة يليها واو مشددة .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 94 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 65 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 184 .

(3) المصدر نفسه 193 .

وتصحيح ما عينه ياء كـ(مبيُوع) و(مخيوط) لغة تميمية ، وإجراء ما لامه واو مجرى ما لامه ياء كـ(معديّ) في (معدوّ) جائز ، وترك ذلك أجود))[1] .

فقد اكتفى المصنف هنا أيضا بوضع أمثلة معينة يسير عليها من يريد صوغ اسم المفعول من فعل معتل مع بيان حدوث تغيير في الصيغة ، دون تفصيل للقول في سبب ذلك ؛ تجنبا للخوض في تفاصيل موضوع (الإعلال) وهو موضوع قد اغفل المصنف ذكره في كتابه– كما أشرت سابقا– .

ولعل السبب الذي جعل المصنف لم يطرق هذه الأبواب في كتابه ، هو لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، وعدم إرهاقهم بموضوعات ربما لا تعود عليهم بفائدة كبيرة ؛ وذلك انّ هدفه الاول والأساس من تأليف الكتاب – كما أشرت سابقا – هو أنْ يعدَّ خلاصة وافية تفيد الدارسين في اتقان ما يفيدهم من الأبواب النحوية والصرفية المهمة .

اما ابرز سمات منهجه [2] في الكتاب فيمكن إيجازها بالأمور الاتية :

1– الاهتمام بالجانب التعليمي :

سلك المصنف في كتابه هذا مسلكا تعليميا ، إذ نراه يحاول أنْ يقرب المادة الى أذهان المتعلمين بأيسر الطرق وأسهلها ، فيسوق ما يقتضيه المقام من نظير ، فيقول عند حديثه عن أقسام الكلام في الشرح : ((نسبة الكلمات من الكلام نسبة حروف الهجاء من الخط ، فكما انّ معلم الخط يبتدىء بتبيين عدد الحروف وأسمائها وتمييز بعضها من بعض ، كذلك معلم الكلام يبتدىء بتبيين عدد الكلمات وأسمائها ، وتمييز بعضها من بعض، ويستغنى لشهرة معنى الكلام والخط عن تحديدها، ويستغنى أيضا عن دليل حصر الكلمات كما استغنى عن دليل حصر الحروف))[3] .

وقوله عند الحديث عن علامة الحرف في الشرح : ((أشبه شيء بالكلمات الثلاثة الجيم والخاء والحاء ، فانها ثلاثة جعل لاثنين منها علامتان وجوديتان وهما النقطتان وجعل علامة الثالث خلوه من النقط .

فالاسم والفعل بمنزلة الجيم والخاء في الامتياز بعلامتين وجوديتين والحرف بمنزلة الحاء في الامتياز بعلامة عدمية ، وحصل بذكر (هل وليت وسوف) تنبيه على انقسام الحروف الى ثلاثة

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 710 – 711 .

(2) سبق ان اشار الى بعض هذه السمات محققا الكتاب ، ينظر شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 91 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 46 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 96 .

أقسام: قسم يصحب الأسماء والأفعال كـ(هل)، وقسم يختص بالأسماء كـ(ليت)، وقسم يختص بالأفعال كـ(سوف)))[1].

والذي يؤكد اهتمام المصنف بالجانب التعليمي في كتابه هذا ثلاثة امور:

أولها : تمهيده للباب الّذي يعقده :

فنجد المصنف في أغلب الأحيان يمهد للموضوع الذي يتناوله ، بأنْ يتحدثَ في أول كل موضوع عن الموضوع الذي سبقه، لغرض تكوين الدافع إلى تلقي الدرس الجديد وتحديد الغاية منه ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة ، كقوله في بدء حديثه عن أخوات (كان) في الشرح: ((قد تقدم عند ذكر المبتدأ الإعلام بأنّ الاول من قسميه تدخل عليه (كان أو إحدى أخواتها) فترفعه ويصير اسمها وتنصب خبره ويصير خبرها.

والغرض – الان – ذكر أخواتها وهي اثنا عشر فعلاً ، وبانضمام (كان) اليها تكون ثلاثة عشر))[2].

ومهد لشرح أدوات الاستثناء بقوله : ((قد تقدم عند حروف الجر أنْ للمستثنى بـ(حاشا) و(خلا) و(عدا) جراً انْ كن أحرفاً ، ونصبا إنْ كُن أفعالا، وان اقتران (خلا) و(عدا) بـ(ما) يوجب فعليتهما ، والنصب بهما .

والى هذا أشرت – الآن – بقولي : (وقد مضى ما للمستثنى مع هذه الثلاثة) ..))[3] .

وذكر في أول حديثه عن الممنوع من الصرف أنّه : ((قد تقدم في باب الإعراب التنبيه على أنّ الاسم المعرب منصرف وغير منصرف ، وإنّ غير المنصرف تنوب في جره الفتحة عن الكسرة ما لم يضف أو تدخل عليه (ال) فانه حينئذ يجر بالكسرة كما يجر بها المنصرف مطلقا، والغرض – الان – بيان الصرف وموانعه))[4] .

ثانيها : اعتماده اسلوب الافتراض التعليمي [5]:

ومن سمات منهجه في الشرح أنّه يعمد كثيراً الى استخدام اسلوب الافتراض كقوله : فلو قلت...، لو كان ...، لو تقدم ...، فلو سميت ...، ولو صح ....، فلو لم يرد ....، فلو نُكِرَ...الخ.

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 106 .

(2) المصدر نفسه 195 .

(3) المصدر نفسه 377 – 378 .

(4) المصدر نفسه 841.

(5) اتبع هذا الاسلوب د.علي عبود الساهي في رسالته (المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية) ، ينظر : خالد الازهري وجهوده النحوية في التصريح على التوضيح (رسالة ماجستير) 75 ، وارتشاف الضرب من لسان العرب دراسة وتحليل (رسالة ماجستير) 40 .

وبحسب ما أرى أنّ ذلك اسلوب تعليمي اتبعه ابن مالك في كتابه هذا لتوضيح المسائل النحوية والصرفية وتقريبها إلى أذهان المتعلمين، ومن أمثلة ذلك :

ما أورده في أثناء حديثه عن التقييد المفتقر اليه في النصب بـ (إذن) ، إذ قال : ((واما التقييد المفتقر اليه في (إذن) : فإن يكون مبدوءاً بها ، والفعل مستقبل غير مفصول ، كقولك : لمن قال : أزورُكَ : (إذنْ أكرمكَ) .

فلو قلت : (أنا إذن اكرمُكَ)، او (واللهِ إذن لا أحرمُكَ) لم يجز النصب ، لكون (إذنْ) غير مبدوء بها .

وكذلك لو قلت : (إذن أنا أكرمُكَ) لم يجز النصب، لان الفعل منفصل عنها.

فلو كان الانفصال بقسم أو بـ (لا) لم يمتنع النصب كقولك : (إذن واللهِ أكرمَكُ) و (إذن لا أحرمَكَ) .....، ولوتقدم على (اذن) واو، او فاء جاز اعمالها واهمالها ، واهمالها اكثر)) [1]

ومن ذلك أيضا ما أورده في معرض حديثه عن وقوع الجملة الاسمية حالاً ، اذ قال: ((وأجاز سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك: (مررْتُ بالبُرِّ قفيز بدرهَم) أيّ : قفيزٌ منه بدرهَمٍ ، وجاز هذا كما جاز في الابتداء : (السمنُ مَنَوان بدرهم) على تقدير: (مَنَوان منه بدرهَم)، فلو قيل : (بيعَ السمنُ مَنَوان بدرهم) على تقدير (منه) وجعل الجملة حالاً لجاز وحسن ، والى هذا أشرتُ بقولي : (وقد تخلو الجملة الاسمية منهما لظهور المعنى)، فلو كانت الجملة الاسمية مؤكدة لم يجز اقترانها بالواو نحو : (هو الحقّ برهانُهُ واضحٌ))[2].

وقال عن عطف النسق عند حديثه عن الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى في صلة أو شبهها ((حقّ الجملتين المعطوف إحداهما على الأخرى في صلة أو شبهها أنْ يعود من كل واحدة منهما ضمير على ما سيقت من اجله نحو : (عرفْتُ الذي اكرمَ اخوه وفرحَ صاحبُهُ)، (ورأيْتُ رجلاً حَسُنَ كلامُهُ وانتفعَ جليسُهُ)، فلو خلت إحداهما من العائد لم يصح الكلام نحو: (عرفْتُ الّذي أكرمَ أخوه وفرحَ زيدٌ)، و (رأيْتُ رجلاً حَسُنَ كلامُهُ وانتفعَ عمرو).

فلو كان العطف بالفاء لاستغنى بضمير واحد نحو : (عَرَفْتُ الّذي أكرمَ أخوه ففرحَ زيدٌ)؛ لأنّ ما في (الفاء) من السببية يجعل الجملتين في حكم جملة واحدة))[3] .

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 332 .

(2) المصدر نفسه 458 .

(3) المصدر نفسه 646 – 647 .

ومن ذلك أيضا ما ورد في معرض حديثه عن الممنوع من الصرف للتعريف والف الالحاق ، اذ قال: ((من السبعة الممنوع الصرف للتعريف وألف الإلحاق المقصورة: كـ (عَلْقى) – اسم رجل – فانّه لا ينصرف للتعريف وشبه ألف التأنيث ، فتقول : (هذا عَلْقَى) ، فلا تُنَون؛ لانه غير منصرف ، فلو نُكِر انصرفَ ، ولو سُمَي رجلٌ بما فيه الف الالحاق الممدودة لانصرف، لانها لا تشبه الف التأنيث الممدودة، فإن وزن ما هي فيه مخالف لاوزان امثلة الف التانيث الممدودة بخلاف الف الالحاق المقصورة، فان اكثر ما تكون فيه يصح ان يكون الف تأنيث))[1].

وفي الكتاب مواضع أخرى كثيرة لا مجال لذكرها ، وما ذكرته كافٍ لتوضيح السمة المتحدث عنها .

ثالثها: توخي السهولة والتيسير:

يميل المصنف– كما هو الحال في كتبه الأخرى– الى توخي السهولة والتيسير في كل ما يذهب اليه من آراء واجتهادات ، فهو يتناول الموضوع بعبارة سهلة بعيدة عن التعقيد والتكلف في التأويل مع وضوح المعنى وانكشافه من غير إعمال فكر، أو ترديد نظر ، فكان هدفه من ذلك–كما يبدو– هو تيسير حفظ المادة لمن أراد إتقان النحو العربي؛ لأنّ الغاية من تأليف هذا الكتاب كانت تعليمية يرمي منها إفهام الدارسين، لذلك نراه يصرح بين الحين والآخر باختيار هذا المذهب أو الرأي؛ لأنّه الأسهل والأيسر ، مبتعداً بذلك عن التأويلات والتقديرات البعيدة ، كقوله في الإعراب والبناء : ((ولم اذكر عامل الرفع في الفعل ؛ لأنّه مختلف فيه فمذهب البصريين انه مرفوع بوقوعه موقع الاسم ، ومذهب الفراء انه مرفوع بتعريه من الناصب والجازم ،وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطراد))[2] .

وقوله في باب التعجب عند حديثه عن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء او الجار والمجرور: ((وفي الحديث ان عليا مرّ بعمار– رضي الله عنهما– فمسح التراب عن وجهه، وقال : (أعْزِزْ عَلَيّ– أبا اليقظانِ– أنْ أرَاكَ صَرِيْعاً مُجدَّلا)، ففي هذا الكلام ثلاثة شواهد: احدهُا : شاهد على الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بجار ومجرور .

والثاني : الفصل بالنداء أعني أبا يقظان .

الثالث : حذف الباء من المتعجب منه بعد افعل لكونه (أنْ وصلتها).

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 866.

(2) المصدر نفسه : 108 – 109 ، وينظر راي البصريين والفراء في الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 2/ 288 –291 (م/ 74) ، وشرح جمل الزجاجي 130/1 – 131 ، وشرح التسهيل 4/ 5 – 6 ، وشرح الكافية الشافية 3 / 1519 ، وشرح التصريح 2/ 299 ، وهمع الهوامع 591/1.

وعلى الفصل بالنداء في هذا الكلام اعتمدتُ حين قلت: (وكذا فصله بنداء)، فلك أن تقول: أحِسنْ يا زيدُ بعمروٍ، فتفصل بالنداء بين (أحسن و فاعله) المتعجب منه ، وهو أسهل من الواقع في هذا الكلام ؛ لان في الكلام فصلاً بالجار والمجرور والنداء معا))[1].

وكان كثيراً ما يصحح قولين اختلف طرفاهما رغبة في التيسير والتسهيل ما وجد الى ذلك سبيلا ، كقوله في أثناء حديثه عن الفاعل : ((ولم يقيد الفعل بالتمام– كما يفعل من يقصد اخراج اسم كان– بناء على ان اسم (كان) ليس فاعلاً ، ومذهب سيبويه أنّه فاعل فتناول الحد إيّاه مقصودٌ وفاقاً لسيبويه، ومن لم يجعله فاعلاً فمذهبه– ايضا– صحيح، وهو مذهب أكثر المتأخرين))[2].

ولعل خير دليل على ان المصنف قد نزعَ نحو السهولة والتيسير تخفيفا عن الدارسين ورفعا للعناء عنهم، هو تجنبه الخوض في تفاصيل الخلاف في كثير من المسائل النحوية والصرفية في الكتاب على غير عادته في الكتب الأخرى، لذا نراه يكتفي في أغلب الأحيان ببيان موطن الخلاف في مسألة معينة ، دون تفصيل للقول فيها ، كحديثه عن أفعل التفضيل والمصدر العامل فيه، إذ قال : ((وفي افعل التفضيل والمصدر العامل خلاف، والصحيح انّ إضافتهما محضة، وانهما يتعرفان بالإضافة الى المعارف))[3] .

فقد بيّن المصنف هنا موطن الخلاف في هذه المسألة ، واختار الرأي الذي يراه صحيحاً، من غير ان يُفصّلَ القول في ذلك الخلاف ، قال أبو حيان الاندلسي (ت745هـ) : ((مذهب الجمهور ان إضافة المصدر لمرفوعه ، أو منصوبه محضة ، وذهب ابن برهان وابن الطراوة الى انها غير محضة فلا تعرف، وذهب سيبويه والأكثرون الى ان إضافة أفعل التفضيل محضة، وذهب الكوفيون والفارسي و ابو الكرم بن الدباس صاحب (كتاب المعرف) الى انها غير محضة، وقال ابن السراج : ان أضيفت الى معنى (من) فتكون في حكم الانفصال، ولا تتعرف، اوعلى غير معنى (من) فتتعرف))[4] .

ومن ذلك أيضا ما أورده في أثناء حديثه عن الصفة المشبهة ، اذ قال : ((ومن في قولي : من أصل فعل لازم، متعلقة بمصوغه والمراد بأصل الفعل المصدر؛ لان الفعل والصفة مشتقان

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د.) / 750 – 751.

(2) المصدر نفسه : 180 – 181 ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب 1/49-50.

(3) المصدر نفسه : 489 .

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب 2/ 505 ، وينظر : شرح التصريح 2/ 27 ، وهمع الهوامع 2/ 506 .

منه على اصح المذهبين))[1].

فالمصنف هنا صرح بوقوع الخلاف بين المذهبين (البصري والكوفي) دون ان يفصل القول في ذلك ، وانما اكتفى باختيار رأي اصح المذهبين ، وهو المذهب البصري ، إذ ان البصريين يرون ان المصدر أصل المشتقات خلافا للكوفيين الذين يرون ان اصلها الفعل [2].

بل انه قد يغفل أحيانا كثيرة الحديث عن بعض المسائل المهمة في النحو تجنبا للخوض في تفاصيل هذه المسائل ، والخلاف فيها ليس لشيء إلا لقصد التخفيف والتيسير ، ولنأخذ على سبيل المثال حديثه عن ادوات جزم المضارع ، فبعد ان انهى المصنف حديثه عن (لم، ولما، واللام، ولا الطلبيتين) تحدث عن أدوات الشرط الجازمة مبتدئا بـ (ان) حيث قال ((ثم قلت : (وهو والماضي بإن)، فنبهت على ان (ان) تخالف الجوازم السابقة ، بدخولها على الماضي– تارة– وعلى المضارع– تارة– فتجزم الماضي تقديراً والمضارع لفظا ، ما لم يصحب نون توكيد أو نون اناث .

وميزت (ان) الجازمة بمغايرتها للمخففة من (ان) نحو : ﴿ وان يكادُ الّذْينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَك بأَبْصارِهِم ﴾[3] ، وللنافية نحو : ﴿ان يَقُوُلونَ إلاّ كَذِبا﴾ [4]، وللزائدة نحو : (ما ان تُجزى إلاّ بعملِكَ) .

ثم بينت ان الذي يليها من الأفعال يُسمى شرطا ، وانها تقتضي – بعده – جملة تسمى جوابا، وان الجواب يجب اقترانه بالفاء ان لم يصلح للشرطية))[5].

مما تقدم نرى ان المصنف قد تحدث عن الجازم لفعل الشرط بأداة الشرط السابقة له وهذا أمر لا خلاف فيه ، ولكنه أغفل الحديث عن العامل في جواب الشرط لوقوع الخلاف فيه ، قال ابو البركات بن الانباري (ت 577هـ): ((ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ، فذهب الأكثرون الى ان العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون الى ان

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 686 .

(2) ينظر : الانصاف 1/ 129 (م/ 28) ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 143- 149 (م/6)، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 178 ، وشرح الكافية الشافية 2 / 654 ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة 111- 112 (م /1) وشرح التصريح 1 / 325 ، ومدرسة البصرة النحوية39 .

(3) القلم / 51 .

(4) الكهف / 5 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 349 – 350 .

حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون الى ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف))[1] .

وفي كتابه (شرح عمدة الحافظ) عدد من المسائل التي أغفل الحديث عنها لوقوع الخلاف فيها ، جريا على منهجه في ترك المواضع الخلافية في الغالب لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، ولكننا لا نستطيع ذكرها كلها في هذا البحث .

ولعل هذه السمات الثلاث التي ذكرتها انفاً خير دليل على ان ابن مالك قد سلك في كتابه هذا مسلكا تعليميا تربويا كان الهدف منه إيصال المادة الى أذهان المتعلمين بأسلوب ميسر وعبارات واضحة .

2- **ذكر المحترزات في الشرح :**

ومن السمات البارزة في هذا الكتاب أيضا ان المصنف إذا جاء بالتعريف أو كلام في العمدة ذكر المحترزات في الشرح، وهي صفة غالبة على هذا الكتاب لا تكاد أغلب صفحاته تخلو منها ، نذكر على سبيل المثال ، قوله عند الحديث عن الموصول في المتن : ((الموصول : الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما وما أشبههما في المعنى والافتقار الى الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير لائق بالمعنى))[2] .

ومما قاله في شرح هذه العبارة متحدثا عن جملة الصلة: ((وقيدت الجملة الموصول بها بـ(خبرية) احترازاً من جمل الطلب فانها لا يوصل بشيء منها اذ لا فائدة في ذلك، وقيدت بـ(اشتمالها) على (ضمير) احترازاً من الجمل التي تضاف إليها (حيث وإذ وإذا) فانها عارية من ذلك))[3].

وجاء في باب التعجب عند حديثه عن شروط المصوغ منه فعلا التعجب في المتن: ((وصوغهما من فعل ثلاثي، تام، تام التصرف، مثبت، مسمى الفاعل، أو كمسماه، متفاوت المعنى، من غير باب أفعل فعلاء))[4] .

ومما قاله في شرح هذه العبارة: ((وقيد الفعل الّذي يصاغ منه فعلا التعجب بكونه فعلاً احترازاً من معنى لا فعل له .

---

(1) الانصاف 2/ 318 (م / 84) ، وينظر : ارتشاف الضرب 2/ 557 ، وشرح التصريح 2/ 248 ، وهمع الهوامع 2/ 558 – 559 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 147 .

(3) المصدر نفسه: 149 .

(4) المصدر نفسه: 741.

وقيّد بثلاثي احترازاً من الزائد على الثلاثة .

وقيّد بالتمام احترازاً من الأفعال الناقصة .

وقيّد بالتصرف احترازاً من نعم وبئس ونحوهما .

وقيّد التصرف بالتمام احترازاً من يذر ويدع فانهما يتصرفان تصرفا ناقصا، فلا يصاغ منهما فعل تعجب .

واحترز بذكر الاثبات من فعل لا يستعمل إلا منفيا نحو : ما عجتُ بالشيء أي : ما انتفعْتُ بهِ.

واحترز بمسمى الفاعل أو كمسماه من فعل ما لم يسم فاعله ، فانه لا يتعجب منه كي لا يلتبس بفعل الفاعل المتعجب به ، فان أمنَ الإلتباس لم يمتنع التعجب به ، كقولك : ما ابخت زيداً ، وما انخاه علينا ، وما اعناه بحاجتك ، وما احرم من عدم الانصاف .

واحترز بالتفاوت في المعنى مما لا تفاوت في معناه نحو: ماتَ زيدٌ ونشأَ الولدُ .

واحترز بكونه من غير باب أفعل فعلاء من نحو: شنب فهو أشنب، وحور فهو أحور.

فهذه الأفعال التي احترز منها لا يصاغ منها شيء من فعل تعجب))[1].

3- تأجيل شرح بعض المسائل :

ووجدت المصنف في كتابه هذا يذكر بعض الموضوعات النحوية مجملة عندما يجد المناسبة لذلك، ثم يعود إلى تفصيلها في مواضع خاصة يذكرها فيما بعد ، وهو بذلك يؤجل القول على بعض المسائل ، أو الموضوعات ، ولكنه ينبه القارىء على انه سيذكرها مستعملاً لذلك عبارات تدليلية من مثل : (وسأبيَّنُ ذلك ان شاءَ الله) ، أو (لأسباب تبين ان شاء الله تعالى) أو (سيأتي الكلام عليها ان شاءَ الله تعالى) ..... الخ .

ومن أمثلة ذلك، ما ورد في باب الإعراب والبناء، حيث قال في الشرح: ((واقتصرت في أمثلة الإعراب على رفع بضمة ، ونصب بفتحة ، وجر بكسرة ، وجزم بسكون ، ليعلم ان هذا هو الأصل وما سواه نائب عنه ، وسأبين ذلك ان شاء الله تعالى))[2] .

فلما انهى المصنف الكلام على الإعراب والبناء، ثم إعراب المقصور والمنقوص، وإعراب الفعل المعتل رجع الى الحديث عما يدل على الرفع نيابة عن الضمة[3]، حيث فصل القول في ذلك

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 744- 745 .

(2) المصدر نفسه : 109.

(3) ينظر : المصدر نفسه 117 – 130.

ثم اتبعه عما ينوب عن الفتحة في النصب [1]، وعما ينوب عن الكسرة والسكون في الجر والجزم[2] .

وعند حديثه عن نواسخ الابتداء في الشرح، قال المصنف: ((قد تقدم الإعلام بان المبتدأ على ضربين : أحدهما : مخبر عنه ، والثاني : مسند الى تالٍ يقوم مقام خبره .

فالاول : هو المخبر عنه، فبينت –الان– انه الّذي تدخل عليه العوامل التي تسمى نواسخ الابتداء ، وهي (كان وأخواتها) ، و(ان وأخواتها) ، و(حسب وأخواتها) .

والثاني : لا تدخل عليه هذه العوامل ؛ لانه منزل منزلة الفعل ، فلا تعمل فيه عوامل الأسماء كما لا تعمل في الفعل .

ومن مقتضى هذا الا يعمل فيه الابتداء ، لانه من عوامل الأسماء إلاّ انه معنى فاشبه المعنى الذي يرتفع به الفعل إذ قيل :أيقومُ زيدٌ ؟ فجاز ان يعمل فيه .

والتمثيل بعمل (كان)، و(ان)، و(حسب) في المبتدأ والخبر مغنٍ عن التمثيل بأخواتها .

ولأخواتها مواضع تذكر فيها مبينة أحوالها وأحكامها ان شاء الله تعالى))[3] .

فلما انهى المصنف الكلام على المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، رجع إلى الحديث عن أخوات (كان) [4]، وأخوات (ان)[5]، وأخوات (حسب)[6]، مفصلاً القول في كلٍّ من هذه الموضوعات .

ومنه أيضا ما ورد في شرحه للمعرف بالإضافة والنداء ، إذ قال : ((والمعرف بالإضافة ما أضيف الى معرفة إضافة حقيقية نحو : ذهب غلامي وصاحب زيد وابن هذا وابو الذي عندك وذو المال.

والمعرف بالنداء ما خصصته من النكرات بإقبالكَ عليه مناديا كقولك لرجل تراه: (يا رجل).

وسنستوفي الكلام على هذا وعلى المعرف بالاضافة في بأبيهما ان شاءَ اللهُ تعالى))[7] .

هذا كل ما قاله المصنف هنا خاصا بالنداء والإضافة ، ثم عاد بعد ذلك الى شرح كل منهما بصورة مفصلة في بابيهما النداء[8] والإضافة [1] .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د.) / 131 – 133.

(2) ينظر : المصدر نفسه 134 – 136.

(3) المصدر نفسه 159 – 160 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 195 – 217 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 218 – 243 .

(6) ينظر : المصدر نفسه 244 – 253.

(7) المصدر نفسه 155 .

(8) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د.) / 275 – 314 .

4- شرح معاني الكلمات الغريبة، والأساليب التي تستحق البيان :

ونجد ابن مالك في هذا الكتاب يوضح الكلمات الغريبة التي يرى أنّ القارىء يلاقي صعوبة في فهم معناها ، وهو لا يطيل في توضيح المعنى ، كقوله عند الحديث عن المحمول على المثنى في باب علامات الرفع : ((ويدخل أيضا تحت المحمول على المثنى ما هو مثنى لفظا ومعنى ولا يستعمل مفرده كـ(المِذْرَوَيْن) وهما جانبا الرأس وجانبا الاليتين وجانبا القوس))[2].

وقال في حديثه عما يعمل عمل (كان) بشرط : ((ومثله قول مالك بن خالد الهذلي :

ويَبَرْحُ منّا سَلْفعٌ مُتَلببُ صَبُورٌ عَلى الضَّراءِ والغَزْو مَارِن[3].

أي: لا يبرحُ منا سلفعٌ وهو الجريءُ))[4].

وساق عند حديثه عن ورود المضاف مقحما قول الشاعر :

وَتيهٍ خَطَبْنا غَولَها، وارتمى بنا أبو البُعدِ من أرجائِها المتطاوحُ[5].

التيه : جمع تيهاء ، وهي الصحراء التي يقلُّ الاهتداء فيها))[6]

وقد يقوم المصنف أحيانا بشرح بعض الشواهد التي يستشهد بها، ويتعرض لبيان معانيها حتى لا يشكل فهمها على القارىء، كقوله عند الحديث عن تأخير الخبر وتقديمه مما جاء بقرينه صارفة عن الظاهر محتجا بقول الشاعر:

جانيك من يجني عليك وقد تُعدِي الصَّحاحَ مبارك الجُرْبُ

انشأتَ تطلبُ خطة عنتا وتركتها ومشدُّهَا رأْبُ [7] .

((فـ(من يجني عليك) : مبتدأ، و(جانيك) خبره؛ لأنّ الّذي يجني عليك هو الذي يلزمك دية قتيله لأنك عاقلته، فهو بذلك جان عليك وهو جانيك أي : مفيدك ونافعك اذا احتجت الى الانتصار به على عدوّ، فـ(جانيك) : خبر، و(من يجني عليك): مبتدأ ، والمرشد الى هذا كون المعنى لا يصح الا به)) [8].

---

(1) ينظر : المصدر نفسه 480 - 516 .

(2) المصدر نفسه 126 .

(3) البيت في ديوان الهذليين 3 / 48 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 198.

(5) لم اقف على اسم قائله ، وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك 2 / 175 .

(6) شرح عمدة الحافظ (د) / 507 .

(7) البيتان لذؤيب بن كعب بن تميم ، ينظر : المستقصى في أمثال العرب 2 / 48 – 49 ، حيث وردا فيه برواية (يعدى .. أقبلت).

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 170 – 171

وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة، وهي دليل على براعة المصنف في شرح الشواهد النحوية والصرفية وتوضيح معناها وتخريجها من اجل ان تتفق مع القاعدة التي يذكرها.

ونادراً ما كان المصنف يستطرد فيشرح مسألة لغوية ، من ذلك ما جاء في باب الاستغاثة، حين قال في أول شرحه لهذا الموضوع : ((يقال : استغاث فلان فلاناً فاغاثه أي: استنصره فنصره، قال الله تعالى: ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه﴾[1] .

فالمنادى لينصر: مستغيث ، والمنادى ليُنْصَر : مستغاثٌ .

ومن قال مستغاث به لم يصب ، لكن لو ورد ذلك عن العرب حمل على تضمين (استغاث) معنى (استعان)))[2] .

ومنه أيضا ما قاله عندما ساق قول حسان بن ثابت راثيا النبي (ﷺ) في باب أفعل التفضيل :

مُصدَّقاً للنبيّينَ الأولى سَلَفُوا وابْذَل النّاسِ للمَعروفِ للجادِي[3] .

قال : ((الجادي هنا السائل وهو أيضا المعطي ، يقال : جدوت بمعنى : اعطيت وبمعنى : سألت ، قال الشاعر :

جدوت اناساً موسرين فما جدوا الا الله فاجدوه اذا كنت جاديا[4]))[5]

5 – براعته ودقته في التعاريف والحدود النحوية :

كانت لابن مالك عناية واضحة بالحدود والتعريفات، فهو يحرص على أنْ يسوقها في مفتتح كلامه على اغلب الموضوعات في المتن أو عند شرحه هذه الموضوعات ، فلا يكاد يترك موضوعاً من الموضوعات التي جاءت في العمدة و شرحه يمكن ان يخضع للتعريف أو التحديد من دون أنْ يثبت له هذا الحد أو التعريف ، وكان حريصا على أنْ تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة أنواع المحدود.

ولكن السمة الغالبة على هذا الكتاب هي ذكره الحد في المتن، ثم يأتي عليه في الشرح فيقسمه على جزئيات ثم يشرع في تفصيل كل جزئية منه، وهو بذلك يقوم بتحليل وافٍ لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أنْ يوجه الى ذلك التعريف ، من ذلك مثلا تعريفه للنعت

---

(1) القصص / 15 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 287 .

(3) البيت في ديوانه 59 .

(4) لم اقف على اسم قائله ،وهو في لسان العرب مادة (جدا) : 18 / 146.

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 776 – 777 .

في المتن، اذ قال : ((النعت : التابع الدال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع أو فيما يلابسه، كـ(ربَّ رجلٍ طويلٍ قصيرٍ ثوبُهُ)))[1] .

قال في الشرح: ((التابع يعم النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.

فخرج بقولي (دون متبعٍ) الوصف المعطوف كقوله تعالى : ﴿ الآمرونَ بالمَعْروفِ والنّاهُونَ عن المُنْكَرِ ﴾[2]، فانه تابع دال على معنى في المتبوع، لكن تابعيته بواسطة حرف متبع، فلا يسمى في العرف نعتا .

وخرج بقولي : (دون تقدير استقلال) بدل الاشتمال، نحو : (أعجبني زيدٌ فضلُهُ) ، فانّه تابع دال على معنى في المتبوع ، ولكنه مقدر الاستقلال اذ المعنى : (أعجبني فضل زيدٍ) .

وخرج بقولي : (معنى في المتبوع) التوكيد نحو : (جاء زيدٌ نفسُهُ)، وعطف البيان نحو: (جاءَ ابنُك محمدٌ) ، ففيهما ما في النعت الاّ الدلالة على معنى في المتبوع ؛ لأنّ نفس الشيء هو الشيء بعينه لا معنى فيه ، وكذلك ثاني الاسمين من (جاءَ ابنُكَ محمدٌ) .

وقولي : (أو فيما يلابسه) تكملة تحصيل الإحاطة بنوعي النعت فانّ طويلاً وقصيراً من قولي : رُبَّ رجلٍ طويلٍ قصيرٍ ثوبُهُ ، مستويان في كونهما تابعين دالين على معنى طويل في رجل ، ومعنى قصير في الثوب ، وهو ملابس للمنعوت بإضافته الى ضميره ، وقد تكون الملابسة بغير إضافة نحو : مررْتُ برجلٍ راغبٍ فيه زيدٌ وبأمرأة كاذبٍ من يعيبُها))[3].

ويمكن معرفة مزيد من هذه التعريفات وتحليلاتها في موضوعات كتابه المختلفة مثل الفاعل، والبدل، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والمصدر[4] وغيرها .

فإذا لم يذكر حداً للموضوع في المتن ، وكان ذلك الموضوع يخضع للتعريف أو التحديد، وضع له حداً دقيقاً شاملاً في الشرح ، من ذلك مثلا تعريفه للبناء عند شرحه هذا الموضوع بقوله: ((لزوم الاخر – دون عامل – سكونا ، أو حركة أو حذفا قائماً مقام السكون ، أو حرفا قائما مقام الحركة ، كـ (منْ) ، و(وكَيْفَ) ، و(حَيْثُ) ، و(هَؤلَاءِ) ، و(اخشَ) ، و(ارمِ)، و(ادْعُ) ، و(يا زَيْدانِ) ، و(يا زَيْدونَ)))[5] .

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 537 .

(2) التوبة / 112 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 538.

(4) ينظر : المصدر نفسه 180 ، 577 ، 592 ، 606 ، 686.

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 109

وتعريفه الاسم النكرة في الشرح بقوله: ((هو الدال على معنى شائع في جنسه ، وعلامته في اللفظ قبول (ال) مؤثرة في معناه، أو وقوعه موقع ما هو كذلك))[1].

ولم يكن ابن مالك مقتصراً على حد موضوعات كتابه فحسب، بل تعدى ذلك فكان يعرف المصطلحات التي يسوقها في ثنايا كلامه عن مسألة نحوية أو صرفية اذا ما رأى فيها شيئا من الغموض، من ذلك مثلا تعريفه المانع اللفظي والمانع المعنوي عند حديثه عن التصغير ، إذ قال في المتن : ((يصغر الاسم الخالي من مانع لفظي أو معنوي .....))[2] .

فعند شرحه هذا الموضوع قال : ((المراد بالمانع اللفظي : كون الاسم متوغلاً في شبه الحرف كالمضمرات ، وأسماء الأفعال ، والاستفهام ، والشرط ، وكونه على صيغة تشبه صيغة التصغير كـ (مُسَيْطِرٍ ومُهَيْمِنٍ).

والمراد بالمانع المعنوي : كون المسمى مستحقا للتعظيم لزوما كأسماء الله تعالى وكتبه ورسله))[3] .

ومنه أيضا ما أورده في معرض كلامه على الموقوف عليه معرفا (الرَوْم) إذ قال: ((ويجوز رَوْمُ حركته مطلقا ، أي : ضمة كانت أو كسرة أو فتحة ، ومعنى الرَوْم : إخْفاء الصوت بالحركة))[4].

وتذكر بعض المصادر أنّ ابن مالك كان أول من وضع حداً لاسم الفعل في ألفيته[5]، إذ قال:

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فعل وكَذا أَوَّهْ وَمَهْ [6]

ولكنه وضع تحديداً شاملاً ودقيقاً له في عمدة الحافظ ، اذ قال: ((أسماء الأفعال: كلّ اسم لازم النيابة عن فعل دون تعلق بعامل))[7]، ولم تخرج تعريفات النحويين ممن جاء بعده عن حده هذا ، كما أنّ المصنف قد وضع تعريفا جامعا مانعا للمصدر في كتابه هذا بقوله: ((المصدر: الاسم

---

(1) المصدر نفسه 137 .

(2) المصدر نفسه 946 .

(3) المصدر نفسه 946 .

(4) المصدر نفسه 973 .

(5) ينظر : اسماء الافعال والاصوات (رسالة ماجستير) 164 ، والعامل النحوي عند ابن مالك ، دراسة نحوية (رسالة ماجستير) 153.

(6) ينظر : شرح ابن عقيل 2 / 237 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 736 .

الموضوع بأصالةٍ، الدال على المعنى الصادر من المحدّث به عنه أو القائم به أو الواقع عليه))[1]، ولم يزد أحد من النحويين الذين جاءوا بعد المصنف شيئاً على تعريفه هذا[2].

ولعل هذا المنهج الّذي التزم به ابن مالك من الاهتمام بالحدود والتعريفات في تصانيفه نابع من ثقافته وإلمامه بحدود النحو العربي ومصطلحاته .

6 – اختيار الرأي الذي يراه مناسبا عند ذكره خلافات النحاة :

على الرغم من أنّ المصنف قد أغفل معظم المسائل الخلافية في كتابه هذا تخفيفا عن الدارسين ورفعا للعناء عنهم – كما اشرنا سابقا – لا يعني هذا أنّه لم يتعرض لخلافات النحاة بل تعرض لها ولكن بقدر ليس مبالغاً فيه ، وكانت السمة الغالبة على كتابه عند ذكره هذه الخلافات هي ترجيحه ما يراه مناسبا من الآراء النحوية، سالكا مسلك المجتهد في ذلك، الاّ أنّه في ترجيحه قد يورد أحيانا علة الترجيح وقد يهملها ، فمن الأول مثلا ترجيحه رأي المبرد عند حديثه عن حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجروراً مبيناً علة الترجيح في قول الشاعر :

يا مَنْ رَأى عَارِضاً أكَفْكِفُه بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[3].

قال : ((فسيبويه يذهب الى جر الاخير بما قبل العاطف ، ويجعل المعطوف مفصولاً به بين المضاف والمضاف اليه ، والمبرد يجعل الأول مضافا إلى محذوف ، والمعطوف مضافا إلى الموجود، كأنّه قال: (بَيْنَ ذراعي الأسدِ وجبهة الأسد) ، وقوله أولى بالإضافة إذ لا مخالفة فيه للأصول بأكثر من حذف متقدم، لدلالة متأخر ، ومثله في الكلام كثير، و أما القول الآخر ففيه العطف على المضاف قبل ذكر المضاف اليه مع أنّ نسبته من المضاف نسبة الصلة من الموصول فالعطف قبله كالعطف قبل الصلة وهو ممنوع باجماع ، وما أشبهه حقيق بالمنع .....))[4].

ومنه أيضا ترجيحه رأي الكوفيين عند حديثه عن توكيد الضمير المتصل مبينا علة الترجيح، اذ قال : ((ويؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل نحو : (فعلْتَ أنتَ) ، و(رأيْتُكَ أنتَ)، و(مررْتُ بك أنتَ) ، وإذا قيل : (رأيتك إيّاك) ونحوه؛ فمذهب البصريين أنّ المنفصل فيه بدل من المتصل، ومذهب الكوفيين أنّه توكيد ، وبقولهم أقول ؛ لأنّ نسبة المنفصل المنصوب من المتصل

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 689.

(2) ينظر : ابن مالك صرفيا (رسالة ماجستير) 150 .

(3) البيت للفرزدق ، ديوانه 1/ 215 ، وهو من شواهد كتاب سيبويه 1/ 180 برواية (عارضا اسربه) ، والمقتضب 4/ 229 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 248 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 328 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 502 – 503 ، وينظر : الكتاب 1 / 180 – 181 ، والمقتضب 4 / 229.

المنصوب كنسبة المنفصل المرفوع من المتصل المرفوع فليكن الحكم واحداً ، إذ لا موجب للتخالف وعدم التساوي))[1].

ومن الثاني ترجيحه رأي الفراء عند حديثه عن عامل الرفع في الفعل من دون ان يبين علة الترجيح ، إذ قال : ((ولم اذكر عامل الرفع في الفعل ؛ لأنّه مختلف فيه ، فمذهب البصريين انه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، ومذهب الفراء انه مرفوع بتعريه من الناصب والجازم وهو اسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد))[2] .

ومنه أيضا ما ذكره في معرض حديثه عن أداة الشرط (إذما) مرجحا رأي سيبويه من دون أنْ يبينَ علة ذلك، إذ قال : ((وإذما عند سيبويه: حرفٌ ، وعند المبرد اسم ، والصحيح قول سيبويه))[3] .

وقد يعرض المصنف في أحيان قليلة جداً الخلاف من دون أنْ يرجح رأيا معينا على آخر، مما يدل على قبوله كلا الرأيين ، من ذلك مثلاً ما ورد في معرض حديثه عن العامل في المفعول معه، إذ قال: ((واوجب سيبويه النصب في: (مالَكَ وزيداً)، و(ما شأنُكَ وعمراً) وشبههما مما المجرور فيه ضمير ، لأنّه لا يجيز العطف على الضمير المجرور في غير الضرورة إلاّ بإعادة الجار، واجازه الأخفش والكوفيون على ضعف ..... فلذلك قلت : (ويجب النصب او يرجح على الجر)، فوجوبه على مذهب سيبويه وترجيحه على مذهب الأخفش))[4].

وفي كتاب (شرح عمدة الحافظ) عدد من المسائل التي يرجح فيها المصنف رأي الكوفيين تارة ورأي البصريين تارة أخرى، أو يرجح رأي نحوي ويخالف رأي الآخر، وهي في معظمها اختيارات يناصر فيها هذه الجماعة او تلك يختار رأيها ويعلل له أو يحتج، ونادراً جداً ما كان يميل الى عرض الآراء من دون اختيار لرأي معين.

7 – الاهتمام بالعامل :

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 569 ، وينظر : مذهب البصريين والكوفيين في شرح التسهيل 3 / 305 ، ارتشاف الضرب 2/ 618 ، وائتلاف النصرة 60 – 61 (م/ 46) ، وشرح التصريح 2 / 159.

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 108 –109.

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 365 ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب 3/ 56 – 57 ، اما المبرد فقد صرح في المقتضب (2/ 46) بان (اذما) حرف بقوله : ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى إنْ واذما))) ، ولعل ابن مالك عثر على رأي المبرد في مصنف آخر غير المقتضب .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 406 – 408 ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب 1/ 307 – 309 ، ورأي الاخفش والكوفيين في الانصاف 2 / 246 – 252 (م/ 65) ، وشرح التسهيل 3 / 375 – 376 ، وشرح الكافية الشافية 3/ 1246 – 1254 ، وارتشاف الضرب 2 / 658 ، وائتلاف النصرة 62 – 63 (م/ 49) ، وشرح التصريح 2/ 151 – 152 ، وهمع الهوامع 221/3.

القول بالعامل في النحو قديم ، حيث تشير المصادر الى ان اول من استخدم مصطلح العمل هو الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175هـ) ، قال سيبويه عند حديثه عن عمل (إنّ وأخواتها) : ((وزعم الخليل أنّ هذه الحروف عملَتْ عملين الرفعَ والنصبَ))[1].

ولكن نظرية العامل برزت بصورة واضحة ودقيقة في كتاب سيبويه كقوله : (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه)[2] ، و(باب من المصادر جرى مجرى المضارع في عمله ومعناه)[3]، و(باب ما لا يعمل في المعروف الا مضمراً)[4]، و (باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها)[5] ..... الخ.

ومن ثم أهتم النحاة به بعد سيبويه، ومنهم ابن مالك ولكنه اعتمد في فلسفة العمل طريقة الوضوح والسهولة واليسر والبعد عن التكلف.

فنراه في كتابه هذا يتابع النحاة الذين سبقوه في القول بالعامل بنوعيه اللفظي والمعنوي ، فنراه يقول عند حديثه عن الإعراب والبناء في المتن: ((الإعراب ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع نحو: نفعني زيدٌ، ونصب نحو: نفعْتُ زيداً، وجر نحو : انتفعتُ بزيدٍ، وفي آخر الفعل المضارع من رفع نحو : أقومُ، ونصب نحو : لن أقومَ، وجزم نحو: لم أقمْ، فـ(نفعني) عاملٌ جلب رفع (زيد) بالضمة ، و(نفعتُ) عاملٌ جلب نصبه بالفتحة، و(الباء) عامل جلب جره بالكسرة، (ولن) عامل جلب نصب (أقوم) بالفتحة ، (ولم) عامل جلب جزمه بالسكون، وفهم من تخصيص الإعراب بالآخر أنّ حرف الإعراب آخر المعرب كدال (زيد)، وميم (أقوم)))[6].

ومما قاله في شرح هذه العبارة: ((وانّ الأعراب هو الذي تحدثه العوامل وأنّ محله من المعرب آخره .....، وذكرت عوامل الرفع والنصب والجر في (زيد) وعاملي النصب والجزم في (أقومُ)؛ لأنهّا لفظية متفق على نسبة العمل إليها عند المحققين))[7].

---

(1) الكتاب 2 / 131.

(2) المصدر نفسه 1/ 72.

(3) المصدر نفسه 1 / 189.

(4) المصدر نفسه 2/ 175 .

(5) المصدر نفسه 3/ 8 .

(6) شرح عمدة الحافظ (د) / 107 .

(7) المصدر نفسه 108.

كما يرى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو عامل معنوي حيث يقول : ((المبتدأ: هو المجرد من العوامل اللفظية ، مخبراً عنه ، أو وصفا مسنداُ إلى تالٍ يقوم مقام خبره ، وهو مرفوع بالابتداء نحو : زيدٌ قائمٌ ، وأقائمٌ الزيدان ؟ أو: ما قائمٌ هما))[1] .

ويرى المصنف أنّ ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في عمله ، إذ قال في حديثه عن تقديم خبر ليس : ((واختلف في تقديم خبر (ليس) ، فأجازه قوم منهم أبو علي الفارسي والسيرافيّ وابن برهان، ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجانيّ ، وبقولهم أقول؛ لأنّ ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله))[2].

وعنده الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، إذ يقول في حديثه عن (أنْ) الناصبة: ((وقد زعم الأخفش أنّ (أنْ) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا ألاّ نُقاتِلَ ﴾[3] زائدة، ونصبت مع زيادتها فيها كما جرت الباء الزائدة ، وليس رأيه في هذا مرضيا ؛ لأنّ الباء الزائدة مختصة بالاسم فجاز أعمالها، و(أنْ) الزائدة غير مختصة بالفعل ، فلا يجوز أعمالها .....))[4].

ويرى أنّ الأصل في العمل للأفعال وإنّما اعمل غيره لشبهه به أو لشبهه بما أشبهه، حيث يقول في حديثه عن العامل في التمييز في المتن: ((ينصب التمييز بما قبله من فعل، أو شبهه، أو شبه شبهه))[5].

ومما قاله في شرح هذه العبارة: ((وفي قولي : (ينصب بما قبله) تنبيه على أشهر المذهبين، وهو التزام تقديم عامل التمييز وانْ كان فعلاً متصرفاً ، وقدمت ما عامله فعل،لأنّه الأصل في العمل وإنّما عمل غيره لشبهه به أو لشبهه بما أشبهه))[6] .

ويجّوز ابن مالك حذف العامل إذا دلّ عليه دليل ، إذ قال في باب المصدر: ((ويجوز حذف عامل المبين للنوع والمبين للعدد إذا دلّ عليه دليل ، كقولك: أشدَّ الضربَ ، لمن قال : ايَّ ضربٍ ضربته ؟ وكقولك : ثلاث ضرباتٍ ، لمن قال : كم ضَرْبتَهُ))[7] .

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 156.

(2) المصدر نفسه 206 – 207 ، وينظر مذهب البصريين ومن تبعهم و الكوفيين ومن تبعهم في : الانصاف 1/ 92 (م/18) ، والتبيين 315 – 323 (م/ 47) ، وشرح التسهيل 1/ 351 – 352 ، وائتلاف النصرة 123 – 124 (م/9) ، وهمع الهوامع 429/1.

(3) البقرة / 246 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 332 ، وينظر : راي الأخفش في معاني القرآن 1/ 180 ، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب 1/ 34 ، وهمع الهوامع 2/ 62 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د)/ 466 .

(6) المصدر نفسه: 467.

(7)المصدر نفسه 691.

ولاهتمام ابن مالك بالعامل لا تكاد تخلو أبواب شرحه منه، فهو لا يلبث أن ينبه عليه بين الحين والاخر:

فـ(كان وأخواتها) هي الرافعة للاسم والناصبة للخبر[1]، و(انّ وأخواتها) هي الناصبة للاسم الرافعة للخبر[2] ، و(حسب وأخواتها) هي الناصبة لمفعولين[3] ، والمفعول فيه منصوب بما ((يقع فيه معناه من فعل ، أو جار مجراه ظاهر أو مقدر))[4]، والعامل في المضاف اليه هو الاسم المضاف قبله المجعول كالجزء منه ، إذ يقول : ((ويجر المضاف اليه بالمضاف كقولك : يعمر آهل الخيرِ مساجدَ الله طرفي النهار ، ويصومون اثني الأسبوع وخميسه آمين مع أهليهم عليي الجنَّةِ))[5]))[5] ..... الخ .

وبذلك يسير ابن مالك في الكتاب مهتما بالعامل معتمداً مبدأ السهولة والوضوح والبعد عن التكلف والغموض في العمل ، وبذلك يكون المصنف أول من مهد لفكرة تيسير النحو بشكل عملي غير قائم على أفكار مشوشة يمكن أنْ تهدمَ النحو ، كما فعل ابن مضاء القرطبي ومن جاء بعده من النحاة الداعين إلى إلغاء العامل في النحو بحجة تيسيره.

8- الاستشهاد والتمثيل المتعدد والمتنوع :

وهناك سمة بارزة في الكتاب يلمسها القارىء من أول نظرة الا وهي دعم المصنف لآرائه بالأمثلة والشواهد العربية الفصيحة .

فإذا أراد المصنف تبيان صحة ما يذهب إليه من آراء أورد ما يقتضيه المقام من الشواهد العربية الفصيحة ، فنراه يستشهد بآيات من الذكر الحكيم ، فلا تكاد تخلو أبواب شرحه من ذلك[6]، كما كان يعتد بقراءاته المختلفة من غير تفريق بين قراءة وآخرى حتى الشواذ منها، فكان فكان يذكر هذه القراءات منسوبة إلى من قرأ بها من القراء أو غير منسوبة كقوله : كقراءة بعض السلف، أو قراءة من قرأ ، أو قرأ بعض القراء [7] .....

---

(1) ينظر :شرح عمدة الحافظ (د)/ 195.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 218.

(3) ينظر : المصدر نفسه 244.

(4) المصدر نفسه 410.

(5) المصدر نفسه480.

(6) ينظر : الفصل الثاني 70-75.

(7) ينظر : الفصل الثاني 76-83.

وقد استشهد المصنف أيضا بالحديث النبوي الشريف ، والاحتجاج به مسألة مقطوع بها عنده، اذ أعتمد عليه اعتماداً كاملاً في إرساء قواعد النحو العربي ، حتى أنّه في أغلب الأحيان يذكر المصادر التّي استمد منها هذه الاحاديث كالموطأ للأمام مالك ، ومسند الامام أحمد ، وجامع المسانيد لابن الجوزي[1] .

كما عُني عناية فائقة بالشعر العربي ، إذ نجده في كثير من الأحيان ينسب الابيات إلى قائليها، ويهتم بتحليل الالفاظ اللغوية ويبين معانيها واشتقاقها وينقل آراء العلماء فيها ، ويبين موطن الشاهد ، ويعرب بعض الكلمات من البيت ، ويبين الخلافات النحوية في الشاهد[2].

ومع أن المصنف استشهد بآيات الذكر الحكيم وأحاديث الرسول الكريم وعيون الشعر العربي، لم يغفل الاستشهاد بما ورد على لسان العرب الفصحاء من آثار، وأقوال، وأمثال، ولغات قبائلهم[3] ، ، فقد تضمن الكتاب عبارات قالها أناس مشهود لهم بالفصاحة والبيان.

أما كمية هذه الشواهد فهي تختلف من موضوع لآخر ، إذ أنّ المصنف لم يسلك منهجاً واحداً في الاستشهاد أو التمثيل للقواعد التي يقررها، فنراه مرة يحتج بشاهد واحد من الشواهد السابق ذكرها ، وأحيانا أخرى يحتج بشاهدين من كل واحدٍ منها في المسألة الواحدة ، ومرة ثالثة بحتج بشواهد كثيرة منها ، وهذه السمة يمكننا ملاحظتها بشكل بارز عند احتجاجه بآيات الذكر الحكيم أو الشواهد الشعرية [4] .

وفعل مثل ذلك في مجال اختيار الأمثلة أيضا ، فنراه مرة يمثل بمثال واحد فقط ، من ذلك ما ورد في معرض حديثه عن الحال المؤكدة مضمون الجملة مبيناً معانيها وممثلاً لكل معنى من معاني هذه الحال بمثال واحد ، إذ قال : ((ومن الاضمار الواجب : إضمار ناصب الحال المؤكدة مضمون جملة اسمية جزءاها معرفتان جامدان ، وهي : إما لبيان يقين نحو : هو زيدٌ معلوماً ، أو لبيان فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً كريمًا ، أو لبيان تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مهيباً ، أو لبيان خضوع نحو : أنا عبدُكَ فقيراً إلى عفوكَ ، أو لبيان تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو لبيان وعيد نحو : أنا فلانٌ متمكناً منك ، فأتَّقِ غضبي))[5] .

---

(1) ينظر : الفصل الثاني83-88 .

(2) ينظر : الفصل الثاني 88-97.

(3) ينظر : الفصل الثاني 97-105.

(4) ينظر : الفصل الثاني 73-74، 94-95.

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 439 – 440 .

وتارة يمثل بمثالين، من ذاك ما جاء في حديثه عن جمع التكسير متحدثا عن صيغة (فَوَاعِل)، إذ قال : ((ومن امثلة التكسير في الكثرة (فَوَاعِل) ، وهو مطرد في كل ما وازنَ (فاعلَة) من اسمٍ أو صفةٍ : كناصَية ونوَاصٍ ، وقاصيةٍ وقَوَاصٍ.

وفي كل ما كان من الأسماء على (فَاعَلٍ): كخَاتَمٍ وخَوَاتم ، وعَالمٍ وعَوَالم، أو على(فَاعِلٍ): كغَارِبٍ وغَوَاربَ ،وكاهِلٍ وكَوَاهِلَ ، أو على (فاعِلاء):كقاصِعَاء وقَوَاصِع ، وراهِطاء ورَوَاهِط.

وفي كل ما كان على (فَاعِلٍ) من صفات الاناث مطلقا : كحَائِض وحَوَائِض ، وفَاتِح وفَوَاتِح . أو من صفات ذكور ما لا يعقل : كجياد صَوَاهِل ، ونجوم طَوَالِع))[1] .

إلاّ أنّ السمة الغالبة على كتابه هذا هي كثرة الأمثلة في المسألة الواحدة حتى كأنّ المصنف يريد أن يعلمنا بمدى أحاطته بمتن اللغة ، فنراه يستشهد باثنين وثلاثين مثالاً لإعمال الصفة المشبهة مقرونة بـ (ال) ومجردة منها ، إذ يقول : ((فأمثلة إعمال العارية : هو حَسَنٌ وَجهٌ ، وحَسَنٌ وجهاً ، وحَسَنٌ وجهُهُ ، وحَسَنٌ وجهَه ، وحَسَنٌ الوجهُ ، وحَسَنٌ الوجهَ ، وحَسَنٌ وجهُ أبٍ ، وحَسَنٌ وجهَ أبٍ ، وحَسَنٌ وجهُ أبيهِ ، وحَسَنٌ وجهَ أبيه ، وحَسَنٌ وجهُ الأبِ ، وحَسَنٌ وجهَ الأبِ ، وحَسَنُ وجهٍ ، وحَسَنُ وجهِهِ ، وحَسَنُ الوجهِ ، وحَسَنُ وجِه أبٍ ، وحَسَنُ وجهِ أبيهِ ، وحَسَنُ وجهِ الأبِ .

وأمثلة المقرونة بـ(ال) أربعة عشر مثالاً : هو الحَسَنُ وجهٌ ، والحَسنُ وجهاً ، والحَسَنُ وجهُهُ ، والحَسَنُ وجهَهُ ، والحَسَنُ الوجهُ ، والحَسَنُ الوجهَ ، والحَسَنُ الوجهِ ، والحَسَنُ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهَ أبٍ ، والحَسنُ وجهُ أبيه ، والحَسَنُ وجهَ أبيه ،والحَسَنُ وجهُ الأبِ ، والحَسَنُ وجهَ الأبِ ، والحَسَنُ وجهِ الأبِ))[2] .

وأورد خمسة وعشرين مثالاً لاطراد وزن (فَعَالة) في مصدر (فَعُل) إن عبر عن فاعله بفعيل ، إذ قال : ((نحو : أثلَ المالُ والشرفُ أثالةً إذا كثر ، وأرُبَ الرجلُ أرابة إذا عَقَل ، وفَرُز فَرازَةً إذا فاق حسنا وعقلا ، وحَسُب حَسابَة إذا كان حسيباً وضَلُعَ ضلاعَةً إذا قوي وصَلُبَ، ومَسُكَ مَسَاكةً إذا بَخِلَ، وجَرُؤ جراءةً إذا شَجُعَ، وحَصُفَ حَصافة إذا رزن عَقْلَه، وحَصُنَ الشيء حَصَانة ، وحَرُزَ حَرازَة إذا امتنع ، وبَطُنَ بطانةً إذا عظم بطنه ، وبَدُنَ بَدَانةً : عَظُمَ بدنه ، وبَكُؤَ بَكَاءة : قلّ كلامه عيّاً ،وبَؤسَ بآسه : شجع ، وبَؤلَ بآلةً ، وضَؤُلَ ضآلة سواء ، ومَهُنَ مَهَانةً ، وحَقُرَ حَقَارةً سواء ، وسَجُرَ

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 935.

(2) المصدر نفسه : 687 – 688 .

سجارةً صار سجيراً أيّ : صديقا ، ومقت مقاتةً ، وبَغُضَ بَغَاضة سواء، ومَتُنَ الشيء مَتَانة : صَلُبَ ، وحَسُرَ حَسَارةً : أعيا ، وكَثُفَ كَثَافةً ، ولَطُفَ لَطَافةً معلومان))[1].

وإذا أردنا المزيد من الأدلة على كثرة احتجاجه بالأمثلة فما علينا إلاّ أنْ نقلب صفحات الكتاب لنجد مصداق ذلك[2] .

وتجدر الاشارة هنا أيضا أنّ المصنف في كتابه (شرح عمدة الحافظ) كان كثيراً ما يميل إلى التمثيل المتنوع في المسألة الواحدة ، وان لم يسر على نسق واحد في ذلك ، فنجده يستشهد بقول ورد عن العرب ثم بآية قرآنية يعقبهما بحديث نبوي شريف ثم بشاهد شعري في موضع ، أو يستشهد بقول ورد عن العرب يتلوه شاهد شعري ثم آية قرآنية في موضع آخر ، أو يحتج بحديث نبوي شريف يتلوه قول ورد عن العرب ثم يعقبهما بالشعر في موضع آخر ، وهكذا وللتدليل على قولنا هذا نورد هذه الأمثلة :

أ – عند حديثه عن تقديم الخبر وجوبا لان في المبتدأ ضميراً يعود على بعض الخبر استدل بمجموعة شواهد، إذ قال: ((من الأسباب الموجبة تقديم الخبر أن يعود اليه من المبتدأ ضمير ...في نحو : (على التمرةِ مثلُها زُبْداً)[3]، وفي قول الله تعالى: ﴿أَمْ على قُلُوبٍ أقفالُهَا﴾[4]. وفي قول النبي (ﷺ): (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[5]، وفي قول الشاعر:

أَهابُكِ إجْلَالاً وما بكِ قُدْرَةٌ عَلَيّ ولَكنْ مَلءُ عَيْنٍ حَبِيبُها[6]))[7]

ب– وعند حديثه عن أدوات نصب المضارع ، ذكر أنّ (حتى) التي ينصب المضارع بعدها قد تكون بمعنى (كي) مستدلاً على ذلك بثلاثة شواهد متنوعة ، إذ قال : ((والنصب بعدها بمعنى (كي) كقولهم : (اسْلِمْ حتى تدخُلَ الجنةَ)[8] . وكقول الشاعر :

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) /719 .

(2) ينظر : المصدر نفسه 119 – 120 ، 599 – 600 ، 715 ، 716 ، 717 ، 718 ، 721 ، 725 – 726 ، 735 .

(3) ينظر هذا القول في : شرح ابن الناظم 48 ، وشرح ابن عقيل 1 /209 ، وشرح الاشموني 1 / 101 .

(4) محمد / 24 .

(5) ينظر الحديث في : موطأ الامام مالك 504 .

(6) البيت منسوب لنصيب بن رباح ، ينظر : شعر نصيب 68 ،كما نسب لمجنون ليلى ، ينظر : ديوانه 71 ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 1 /302،وشرح الكافية الشافية 1/ 371 ، وشرح ابن الناظم 49 ، وشرح ابن عقيل 1/ 209 ، وشرح الاشموني 1 / 101.

(7) شرح عمدة الحافظ (د) /172- 173 .

(8) ينظر هذا القول في مغني اللبيب 1/ 125.

دَعاني أَخي حَتى أذودَ فَلَمْ أَرثْ وأقَرَرَتُ عَينَيهِ بما كان يأملُ[1] .

ويمكن أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ﴾[2]))[3].

ج– وفي باب البدل ، ذكر أن إبدال الظاهر من المضمر كثير محتجا لذلك بمجموعة شواهد متنوعة ، إذ قال: ((ومنه ما تقدم من قول النبي (ﷺ): (رأيته نوراً أنّى أراه)[4]، ومثله قول بعض العرب : اللهم صَلّ عليه الرؤوف الرحيمِ ، ومثله قول الشاعر:

المُنْعِمْونَ بَنو حَربٍ وَقَدْ حَدَقتْ بي المَنيّةُ واستبطأتُ أنصاري

قومٌ إذا حاربوا شَدُّوا مآزرهُمْ دُوْنَ النساءِ وَلَو باتَتْ باطهارِ [5].

(بنو حرب) بدل من الضمير في (المنعمون) ؛ لأنّ (قد حدقت) : حال العامل فيه (منعمون) ، فلو جعل (بنو حرب) خبر المبتدأ لزم الاخبار عن الموصول قبل تمام الصلة .

ومن ابدال الظاهر من المضمر ، قول الشاعر:

وسَوَّدَ ماءُ المَرْدِ فَاهَا فَلَونُهَ كَلَونِ النَّؤُورِ وهي أدماءُ سَارُها [6]

(سارها) بمعنى (سائِرها) وهو بدل من الضمير المستكن في (أدماء))[7]

وإذا أردنا المزيد من الأمثلة على استشهاداته المتنوعة الأخرى فما علينا إلاّ أنْ نقلب صفحات الكتاب لنجده يستشهد بالقرآن الكريم ثم بالشعر في موضع[8]، أو بالقراءات القرآنية ثم بالشعر في موضع ثانٍ[9]، وبالحديث النبوي الشريف ثم بالشعر في موضع ثالث[10].

---

(1) لم اقف على اسم قائله وتخريجه .

(2) الحجرات / 9 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 336 – 337.

(4) ينظر الحديث في مسند الامام احمد 5/ 147 ، وصحيح مسلم 86 ، ولعل الأصح هنا اعراب (نوراً) حالاً وليس بدلاً من مفعول (رأيته) كما يرى ابن مالك .

(5) البيتان للأخطل التغلبي ، وقد وردا في شعره 1 / 172 برواية (بني حرب ... عن النساء) ، وهذه الرواية ليست موضع الشاهد هنا، وورد البيت الأول برواية (بنو حرب) في الحماسة البصرية 1 / 160 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 332.

(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين 1/ 24 برواية (فهي أدماء) بدلاً من (وهي أدماء)

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 583 – 584 .

(8) ينظر : المصدر نفسه 202–204 ، 219 – 220 ، 227 ، 316 – 317 ، 340 – 342 ، 371 ، 380 ، 440 ، 441 ، 450– 451 ، 458 – 459 ، 504 ، 507 ، 508 ، 551 ، 571 – 572 ، 589 ، 622 ، 636 ، ... الخ .

(9) ينظر : المصدر نفسه 338 – 339 ، 380 ، 385 – 386 ، 513 – 514 ، 558 ، 644 ، 769 – 770.

(10) ينظر : المصدر نفسه 575 – 576 ، 785 .

كما كان يمثل بقول للعرب أو بقولين ثم بالشعر[1]، أو بقول للعرب يليه حديث نبوي شريف[2]، أو يستشهد بآية قرآنية يعقبها قول للعرب ثم الشعر[3] ، وقد يستشهد بالشعر و بآية قرآنية ثم يعود ليمثل بالشعر مرة أخرى[4]، أو يأتي بحديث نبوي شريف بعد الشعر[5] ، وقد يستشهد بايآت من الذكر الحكيم يعقبها حديث نبوي شريف تليه أمثلة مصنوعة ثم مجموعة من الشواهد الشعرية[6] ، كما يمثل بالقراءات القرآنية يليها حديث نبوي شريف تليه مجموعة من الشواهد الشعرية[7] ..... الخ .

وتأييد ابن مالك آراءه بالأمثلة والشواهد العربية الفصيحة المتعددة والمتنوعة دليل على مدى احترام المصنف دليل السماع والاعتماد عليه كثيراً في دعم ارائه النحوية والصرفية في مؤلفاته كافة .

9- شيوع استعمال (قد) عند إرادة القليل .

ومن السمات البارزة في طريقة عرضه داخل الأبواب استعماله التعبير بـ(قد) عند ارادته الحديث عن القليل ، وهو أسلوب شاع في كتابه كثيراً حتى لا تكاد تخلو أبواب شرحه من ذلك، كقوله عند الحديث عن العطف بـ (الفاء وثم) في باب عطف النسق: ((وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيا إما لتقدير (غيره) قبله ، وإما لحمل (الفاء) على (ثم) ؛ لاشتراكهما في الترتيب.....

وقد يتعاقبان كقوله تعالى: ﴿فانا خلقناكم من ترابٍ ثم من نطفةٍ ثم من علقةٍ ثم من مضغةٍ﴾[8] ، فعطف المضغة بـ (ثمَّ) هنا وعطفها في (المؤمنين)[9] بالفاء))[10].

وفي معرض حديثه عن مجيء افعل التفضيل عاريا من (ال) ، قال : ((وقد يؤنث العاري كقول حُنَيْف : (الركماء بُهْيَا ، والحمراء صُبْرى ، والخَّوارة غُزرَى ، والصهباء سُرْعى)، وقد يجمع كقول الوليد بن عقبة :

---

(1) ينظر: شرح عمدة الحافظ (د) / 236 ، 267 - 268 ،270 ، 279 ، 680 ، 748 – 750 .

(2) ينظر : المصدر نفسه 379 – 380 ، 406 ، 420 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 652 – 654 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 649 – 652 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 184 – 185 ، 575 – 576 ، 581 – 582 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 483 – 485.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 490 - 493 .

(8) الحج/ 5.

(9) يريد الآية (14) من سورة (المؤمنين) وهي : ﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما ﴾ .

(10) شرح عمدة الحافظ (د) / 612 .

لعمري لئن أصختْ عليّ عمايةٌ لقد رَزِى الأبصارَ قومٌ أكارمُ[1]))[2].

ومنه أيضا ما جاء في معرض حديثه عن النسب ، إذ قال : ((وقد يستعمل (فَعّال) ، وذو الياء كقولهم : (بتّات) و(بتّيّ) ، و(بَزّازٌ) و(بَزَّيٌّ) .

وقد يغني (فَعّال) في غير ذي اللزوم عن (فاعلٍ) كـ (نَبّالٍ) و (بَقّال) و (سَيّاف) ،

وقد يغني (فَعِلٌ) عن ذي ياء كقولهم : (نهر) بمعنى (نهاري) .....

وقد يغني (فَعِلٌ) عن (فَعَّالٍ) كـ (عمِلٍ) و (لَبِسٍ) و (طَعِمٍ)))[3] .

10 – إغفاله ذكر أسماء بعض النحويين :

ووجدت ابن مالك احيانا كثيرة يغفل ذكر أسماء بعض النحويين في كتابه ، ولا سيما المتأخرين منهم مشيراً الى ذلك بعبارات منها : (كثير من النحويين ، أو بعض النحويين ، أو أجاز النحويون ، أو اكثر المتأخرين ،أو بعض المتأخرين) .

كقوله مثلاً عند حديثه عن توكيد المضارع بالنون جوازاً : ((ومن التوكيد الجائز : توكيد المستقبل المنفي بلا ،كقوله تعالى:﴿ واتَّقُوا فِتْنَة لا تُصيبَنَّ الّذينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً ﴾ [4].

واكثر المتأخرين يتأول هذا بنهي وليس بصحيح ؛ لأنْ المعنى ينافي ذلك))[5].

وفي معرض حديثه عن تقديم الحال على صاحبها، قال : ((فلا يقال في (عرفتُ مشي الزيدين مُسْرِعَيْن) : (عرفْتُ مُسْرِعَيْن مشي الزيدينِ) ، كما لا يقال في : (هذا القائم مسرعاً): (هذا مسرعاً القائمُ)، وبعض النحويين أجاز ذلك فيما إضافته غير محضة نحو : (هذا شاربٌ السّويق ملتوتا الآن) ، لان المضاف في تقدير التنوين، فيجوز مع تقديره ما يجوز مع وجوده، نحو: (هذا ملتوتا شاربُ السَّويق الآن) ، والمنع عندي أولى))[6].

ومنه أيضا ما جاء في معرض حديثه عن جعل المضمر بدلاً، إذ قال: ((وقولي: ولا يبدل المضمر أصلاً ، نبهت به على خلاف ما زعمه كثير من النحويين في : رأيتُكَ إيّاكَ ونحوه من أنّ المنفصل فيه بدل من المتصل ، والصحيح أنهّ توكيد وقد مضى الكلام على ذلك ، وان نسبة (إيّاكَ) من الكاف كنسبة (أنا) من التاء والياء في : قمت آنا ، و أكرمْتَني أنا ، فـ(أنا) توكيد باجماع فليكن

---

(1) لم اقف على تخريج البيت .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 762 .

(3) المصدر نفسه 899 – 901 .

(4) الانفال / 25 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د)/ 328 .

(6) المصدر نفسه 424.

(إيّاك) توكيدا إذ لا فارق، وقد تكلف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تتضمن جعل المضمر بدلاً نحو : يد زيدٍ قطعتها إياها))[1].

11- عدم التدقيق أحيانا :

ووجدتُ المصنف أحيانا قليلة يذكر الأمور بدون تدقيق أو نظر ، من ذلك ما جاء في معرض حديثه عن النائب عن الفاعل في المتن، إذ قال: ((فان خلا المسند من مفعول به ناب جار ومجرور، أو ما تصرف واختص من الظروف والمصادر، نحو : رُضِيَ عن المحسن ، وأُفلح دهرُهُ ، وسُعِيٌ سَعْيٌ مبرورٌ ، وسَعْيُ الابرارِ ، والسُعي المحمود))[2] .

فكلامه هنا يوهم القارىء أنهّ قيد جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل بخلو المسند من المفعول به، وهذا غير صحيح ؛ لان المصنف في الشرح وافق الكوفيين والأخفش في جواز نيابة غير المفعول به أي: (الجار والمجرور والظرف والمصدر) مع وجوده ، إذ قال : ((فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند البصريين إلاّ الأخفش ، فانه والكوفيين يجيزون نيابة بعض الثلاثة عن الفاعل مع وجود المفعول به ، وبقولهم أقول في هذا ، لثبوت السماع به))[3].

ولعل سبب ذلك يعود الى عدم تدقيق المصنف لكلامه في المتن ، مما يجعل قارىء كتابه يتوهم أنّ هنالك تضاربا أو تناقضا بين ما ورد في المتن ، وما ذكره في الشرح ، وهذا غير صحيح، لأنه لم يرد عن المصنف نص يمنع جواز نيابه الجار والمجرور والظرف والمصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به[4].

وفي معرض حديثه عن النعت، قال: ((فإنْ رفع ظاهراً وافق المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير ، ووافق المرفوع به في التذكير والتأنيث والأفراد وضدَّيه ، فتقول : مررت برجلٍ كريمةٍ أمُّهُ ، وبأمرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلينِ كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ كريمٍ أبوهم))[5].

فكلام ابن مالك هنا فيه وهم ظاهر لاستخدامه كلمة (وضديه) ، وكان الأولى أن يقول: ((ووافق المرفوع به في التذكير والتأنيث ولازم حالة الأفراد))[6] ؛ لان حكم النعت إذا رفع ظاهراً

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د)/ 585 .

(2) المصدر نفسه 183.

(3) المصدر نفسه: 186 – 187 ، وينظر مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة في : التبيين 268 - 269(م/ 38) ، وشرح التسهيل 2 / 128 ، وارتشاف الضرب 2 / 194 ، وائتلاف النصرة 77 (م/ 78) ، وهمع الهوامع 1/ 585.

(4) ينظر شرح التسهيل لابن مالك 182/2 ، وشرح الكافية الشافية 2/ 607 ، 609 ، والالفية بشرح ابن عقيل 1 / 431 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 539 – 540 .

(6) شرح عمدة الحافظ (د) ، قول المحقق في الهامش 540 .

حكم الفعل – في اللغة الفصيحة – ((فان اسند الى مؤنث أنث ، وان كان المنعوت مذكراً، وان اسند الى مذكر ذكر ، وان كان المنعوت مؤنثا ، وان اسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع – أفراد – وان كان المنعوت بخلاف ذلك))[1]. وهذا ما أشار اليه المصنف نفسه في الأمثلة الواردة في النص ، إذ قال : ((مررْتُ برجلٍ كريمةٍ أمُّهُ ، وبأمرأةٍ كريمٍ أبوها ، وبرجلينِ كريمٍ أبوهما ، وبرجالٍ كريمٍ أبوهم))[2].

ولا يجوز أن يكون النعت في هذه الحالة مثنى أو جمعاً موافقاً المرفوع به – كما أشارت كلمة (وضديه) في النص المذكور – إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، وهي لغة ضعيفة كما أشار اليها ابن مالك نفسه[3]، ولا يجوز أن يساوي المصنف بين اللغة الفصيحة واللغة الضعيفة في الحكم إلا على سبيل الوهم وعدم التدقيق في المسألة.

12 – التنبيه على الأحكام :

فالمؤلف كثيراً ما ينبه على الأحكام في المسائل التي يعرضها ، وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدل على أن ابن مالك قد تتبع الجزئيات عند سابقيه ووقف عند إجماعهم ، وما انفرد بعضهم عن بعض حتى وصل به الأمر الى بيان رأيه في الأحكام التي يذكرها ، ومن الأحكام التي نبه عليها في كتابه (شرح عمدة الحافظ):

أ – التنبيه على الواجب : في باب الوقف عند حديثه عن هاء السكت، قال : ((ثم نبهتُ على أن من لحاق هذه الهاء ما هو واجب ومنه ما هو غير واجب . وذكرت أن الواجب ضربان :

أحدهما : لحاق الهاء الفعل المحذوف الفاء أوالعين نحو : لم يَقِهْ وَقِهْ ، ولمَ يَرهْ وَرَهْ .

الثاني : لحاق الهاء (ما) المجرورة بإضافة اسم ، نحو : مجيء م جئت ؟ فلا بد للوقف على الميم من وصلها بهاء السكت، فيقول : مجيء مَهْ، ولا تقول : مجيءَ مَ))[4].

ب – التنبيه على الجائز : في معرض حديثه عن (حبذا) ، ذكر أنه يتجدد (لِحَبَّ) مع تبدل (ذا) باسم آخر ثلاثة أمور منها : ((جواز ضم فائها ،وإجازة هذا الضم دليل على أن اصل حب (حبب) على (فعل) ، ففعل به بعد الادغام من نقل ضمة العين الى الفاء ما يفعل جوازاَ بكل فعل على(فعل) إذا ضمن معنى التعجب ، ومنه قول الشاعر :

---

(1) شرح ابن عقيل 2/ 155 ، وينظر : أوضح المسالك 185 ، وشرح التصريح 2/ 110 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 539 –540 .

(3) ينظر : المصدر نفسه، قول المحقق في الهامش 539 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د)/ 979 – 980 . وللاستزادة تنظر المواضع : 168 ، 175 ، 176 ، 177 ، 183 ، 193 ، 221، 226، 254 ، 327 ، 329 ، 343 ، 397 ، 438 ، 439 ، 513 ، 544 ، 545 ، 760 ، 864 ، 885 ، 960 ، 979.

حُسْنَ فعْلاً لقاءُ ذي الثَّروةِ الممـ لقَ بالبشرِ والعطاءِ الجزيلِ[1] .

فلو خلا (فعل)من معنى التعجب جاز تسكين عينه ، ولم يجز ضم فائه000))[2].

ج– التنبيه على الممتنع: قال في باب التمييز عند حديثه عن جر التمييزباضافة ما تلا: ((واشرت بقولي : (غير مضافٍ) الى امتناع اضافة المتمم بإضافة كـ (درُّه)، و(ملءُ الارضِ)، و(وَيحه فتىً)، و (مثل أحدٍ ذهباً)، فان دلّ ما قبل التمييز على امتلاءٍ امتنعت إضافته إلى التمييز ، ولزم استصحاب ما يتممه من نون، أو تنوين ظاهرٍ أو مقدرٍ نحو: عندي وعاءان ممتلئان عسلا، وأضيافٌ ممتلئون سروراً، وبيت ممتلىءٌ خيراً، وكيسٌ ملآنٌ ذهباً)، ففي (ملآن) تنوين مقدر تممه، ومنع من إضافته كما منع التنوين الظاهر إضافة (ممتلىءٌ) وتممه))[3].

د – التنبيه على المطرد: في باب جمع التكسير، عند حديثه عن صيغة (فَعَائِل)، قال: ((ومن أمثلة التكسير(فَعَائِل): وهو مطرد في (فَعيلة) اسماً كان أو صفة كـ(سَفِينَة وَسَفائِن، وكَرِيمَة وكَرَائِم)، وفي (فَعَالة) و(فِعَالَة) و (فُعَالة) كـ(سَحَابةٍ وسَحَائِب، ورِسَالة ورَسَائِل، وذُؤَابة وذَوَائِب، وفي ما كان على (فَعُولة) بمعنى (مفعولة): كـ (رَكُوبَةٍ ورَكَائِبَ ، وحَلُوبَة وحَلَائِبَ)، وفيما كان على (فَعُولٍ) من أسماء الاناث أو صفاتها كـ(قَلُوصٍ وقَلَائِص، وعَجُوزٍ وعَجَائِزَ))[4].

هـ – التنبيه على الشاذ والأشذ: قال في معرض حديثه عن المحمول على جمع المذكر السالم:((فمن الجمع : (عالمون) جمع (عالم) عاقل ، وكان حقه أنْ لا يستعمل هذا الاستعمال؛ لأنه ليس علما ولا صفة ، وأول شروط المجموع هذا الجمع دون شذوذ أن يكون علماً أو صفة،ولذلك لم يقل (أنسانون) ولا (رجلون) ، إذ علمية ولا وصفية في (أنسان) و(رجل)، ومثل(عالمينَ) في الشذوذ لانتفاء العلمية والوصفية (أهلون) ، وأشذُ منها (أرضون) و(سنون)؛ لان فيهما مع انتفاء العلمية والوصفية عدم العقل ووجود التأنيث ، وشذوذ (سنين) أشذُّ ، لأنه مؤنث بالتاء وهي مانعة فيها

---

(1) لم اقف على اسم قائله ، وهو من شواهد السيوطي في همع الهوامع 3 / 44 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 807 – 808 . وللاستزادة تنظر المواضع : 145 ، 157 ، 160 ، 164 ، 192 ، 194 ، 203 ، 222 ، 234 ، 260 ، 272 ، 291 ، 353 ، 359 ، 393 ، 407 ، 430 ، 458 ، 482 ، 516 ، 529 ، 533 ، 544 ، 561، 588 ، 604 ، 684 ..... الخ .

(3) المصدر نفسه : 473 . وللاستزادة تنظر المواضع : 172 ، 187 ، 193 ، 324 ، 333 ، 352، 425 ، 534 ، 543 ، 594 ، 607 ، 631.

(4) المصدر نفسه 936 – 937 . وللاستزادة تنظر المواضع : 410 ، 668 ، 689 ، 719 ، 798 ، 835 ، 891 ، 898 ، 935.

وجدت فيه سائر الشروط كـ(طلحة) و(همزة)، فمنعها في (سنة) لخلوها من جميع الشروط أحق وأولى))[1] .

ز – التنبيه على القليل : قال في معرض حديثه عن وقوع (أيّ الاستفهامية) موقع النفي : ((وتقع (أيّ) موقع النفي قليلاً ، ومنه قول الشاعر :

أيُّ نَفْسٍ تَوقَّتِ الموتَ بالما لِ ولا بالعَبيدِ والأنصارِ[2] .

كأنه قال : ما من نفس توقَّت الموت بالمال ولا بالعبيدِ و الانصارِ))[3] .

و – التنبيه على الكثير : قال في معرض حديثه عن المحمول على المثنى: ((ويدخل أيضا تحت المحمول على المثنى ما مسماه واحد ولفظه لفظ المثنى كقول تميم العجلاني :

دَعَتْنَا بكَهْفٍ من كُنْا بَيْنِ دَعْوةٍ على عَجَلٍ دَهْمَاء والركْبُ رائحُ[4]

وهو كثير))[5]

ع – التنبيه على الضعيف: قال في معرض حديثه عن المفعول معه مرجحا النصب على المفعولية على العطف لما فيه من التكلف: ((فلو كان في العطف تكلف مع توكيد الضمير لرجح عليه النصب كقولك : (إنّ اللقاحَ لو تركْنَ هُنّ وفِصالها لرَضَعَتْها) ، فالعطف هنا ضعيف من جهة المعنى ؛ لأنّ المراد لو تركت اللقاح لفصالها ، أيّ : لو نزعت الأصرةِ من إخلافها لتمكنت من ادرار لبنها وارضاع فصالها ، فالتعويق كان بها مخصوصا ولكن يلزم من تعويق اللقاح عن الإرضاع تعويق الفصال عن الرضاع فصرف العائق عن اللقاح صرف له عن الفصال ، فبهذا يجوز العطف ونحكم بضعفه لما فيه من التكلف))[6].

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 119 ، وللاستزادة تنظر المواضع : 137 ، 178 ، 179، 388 ، 392 ، 437 ، 541 ، 770، 830، 913 ، 952 .

(2) لم اقف على اسم قائله وتخريجه .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 394. وللاستزادة تنظر المواضع : 151 ، 157 ، 327 ، 445 ، 516 ، 524 ، 549 ، 579، 623، 659 ، 680 ، 738 ، 862 ، 982 .

(4) البيت في ديوانه 40 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د)/125 – 126. وللاستزادة تنظر المواضع : 151 ، 264 ، 294 ، 300 ، 344 ، 368 ، 447 ، 498، 543 ، 583 ، 621 ، 654 ، 659 ، 661 ، 699 ، 738 ، 761 ، 769 ، 795 .... الخ .

(6)شرح عمدة الحافظ (د)/ 408 – 409. وللاستزادة تنظر المواضع : 407 ، 605 ، 658 ، 876 .

غ – التنبيه على المشهور : في باب حروف الجر عند حديثه عن (التاء وربّ) ، قال : ((ودخول التاء على الله – تعالى وحده – هو المشهور ،وروى الأخفش[1] : تَرَبَّ الكعبة، ودخول (ربّ) على ظاهر نكرة مشهورٌ – أيضا –))[2].

س – التنبيه على الجيد والأجود : قال في معرض حديثه عن فاعل (نعم وبئس) : ((وإنْ كان الفاعل مُذكر اللفظ والمخصوص مؤنث جاز أنْ يقال : نعمَتْ وبئسَتْ ، لأنّهما في المعنى شيء واحد ، إلاّ أنْ تَرْكَ التاءَ أجود ، كقوله تعالى: ﴿ نِعْمَ الثَّوابُ ﴾ [3] ،ولو قيل : نعمَتِ الثوابُ الجَنَّةُ ، لكان جيداً)) [4] .

ش – التنبيه على المختار : في باب النسب عند حديثه عن الاسم المقصور إذا كانت ألفه رابعة ، قال : ((وتحذف أيضا الألف الرابعة إن كانت للتأنيث إلاّ أنّ حذفها فيما تحرك ثانيه واجب كقولك في بَرَدَى : بَرَدِيٌّ ، وفيما سكن ثانيه مختار كقولك في حُبْلَى : حُبْلِيٌّ ، ويجوز: حُبْلَوِيٌّ ، وحبلاويٌّ))[5] .

كما نجده في مواضع كثيرة يشير الى أحكام اخرى كالنادر[6] ، والاندر[7] ،والأولى[8]، والغالب[9]، والراجح[10] ، والشائع[11] ،والمتروك[12] ، وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأحكام التي ذكرها ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ)، والتي استخدمها أيضا غيره من النحاة المتأخرين إنما هي مستنتجة مما ورد في كتاب سيبويه من أحكام،وهذا ما أكدته الدكتورة خديجة الحديثي في دراستها للحكم وأقسامه عند سيبويه[13] .

---

(1) تنظر رواية الأخفش ايضا في : شرح ابن الناظم 140 ، وشرح التصريح 4/2 .

(2)شرح عمدة الحافظ (د) / 270 ، وللاستزادة تنظر المواضع : 123 ، 344 ، 406 ، 414 ، 467 ، 515 ، 555، 876، 977.

(3) الكهف / 31 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 797 . وللاستزادة تنظر المواضع : 657 ، 855 .

(5) المصدر نفسه 885 ، وينظر ايضا : 408 .

(6) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 369 ، 501، 655 ، 769 ، 748 ، 843 ، 861 .

(7) ينظر : المصدر نفسه 824 .

(8) ينظر : المصدر نفسه 99 ، 102 ، 110 ، 119 ، 158 ، 178 ، 208 ، 503 ، 595 ، 604 ، 666 ، 711 .

(9) ينظر : المصدر نفسه 156 ، 164 ، 595 ، 642 ، 835 ، 862 .

(10) ينظر : المصدر نفسه 248 ، 249 ، 397 ، 398 ، 408 .

(11) ينظر : المصدر نفسه 524 ، 912 .

(12) ينظر : المصدر نفسه 524 ، 861 .

(13) ينظر : الشاهد واصول النحو 258 – 271 .

13 – استعماله عبارات تدل على أنّه مؤلف الكتاب:

تعود المصنف في كتابه (شرح عمدة الحافظ) أنْ يأتي من وقت لآخر بعبارات تدل على أنه المؤلف كقوله : (ونبْهتُ بقولي ، وأشرْتُ بقولي ، وقولي ، وقلْتُ ، ونبهْتُ ....الخ).

وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة جداً، كقوله في معرض حديثه عما يصاغ للمصدر والوقت والمكان من كل ثلاثي موازن (مَفْعَل) و (مَفْعِل): ((واحتمال المعاني الثلاثة (مَفْعَل) المصوغ ممّا عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة : كمَذْهبَ ومَشْرَب ومَدْخَل ومَقْرَب ، والى هذا وأمثالها أشرْتُ بقولي : (أو عادمٍ مضارعٍ مكسور العين).

ثم قلت: وكذلك موازن (مَفْعِل) مما فاؤه واو وليس لامه ياء ، فنبهت بذلك على (مَوْعِد) ونحوه ، فإنه صالحٌ أنْ يراد به الوعد ووقته ومكانه .

واحترزت بقولي :وليس لامه ياء من نحو :(موحى) فإنه مستحق لفتح العين من أجل مساواته لمَلْقَى ومَسْعَى ومَثْوَى ومَأْوَى في إعتلال اللام ،وهوصالح أن يراد به الوحي وقته ومكانه))[1].

وجاء في معرض حديثه عن الوقف قوله: ((فان كان التنوين في هاء تأنيث حذف مطلقا، والى ذلك أشرْتُ بقولي: (في غير هاء تأنيث) ، ونبهت بقولي : (في الأفصح) على أنّ من العرب من يقف على المنصوب المنون بحذف التنوين وتسكين ما قبله.

ونبهت بقولي : (ما لم يكن تنوينا يلي فتحة ظاهرة) على أنّ الأولى في نحو : رأيتُ فتى، أنْ يعتقد كون الألف الموقوف عليها هي الألف التي يقدر فيها الإعراب ، لا المبدلة من التنوين ، إذ لو كانت المبدلة من التنوين لم تمل كوقف أبي بكر وحمزة والكسائي على ﴿سُوَىً﴾[2]و ﴿ سُدَىً ﴾[3]))[4] .

اما ما ورد في أثناء الشرح من عبارات كـ (قال المؤلف)[5] فهذا يدل على ان المصنف كان يملي على بعض تلاميذه فكتبوا ما يمليه وأضافوا هذه العبارات.

14 – تردد المصنف في بعض آرائه النحوية عما جاء في كتبه الأخرى :

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 734 .

(2) طه /58 ، وتنظر القراءة في : المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والايضاح عنها 2/ 52 ، و الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل 3 / 59 ، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربع عشر 384 .

(3) القيامة / 36 ، وتنظر القراءة في : اتحاف فضلاء البشر564.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 968 .

(5) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 737 ، 752 ، 843 .

لقد كان لإطلاع ابن مالك المستمر على مؤلفات المتقدمين والمتأخرين ومعاصريه وما أبدوه من آراء واجتهادات ، فضلاً عن إلمامه بالنحو ، كل ذلك كان داعيا إلى تعديل آرائه ، أو تغييرها بين مدة وأخرى انْ رأى الحق في ذلك ، فكان ذلك سببا في تردده في بعض المسائل النحوية بين مصنفاته المختلفة ، فنراه يتخذ مذهبا حينا ويخالفه حينا آخرَ في مصنف آخر.

ومما جاء في شرح عمدة الحافظ من المسائل النحوية التي خالف فيها ما ورد في مصنفاته النحوية الأخرى كافة ، قوله وهو يتحدث عن حذف حرف النداء قبل اسم الاشارة، واسم الجنس المبني للنداء : ((ويحذف حذفا متوسطا بين الكثرة والقلة إذا كان المنادى معرفا بالنداء، أو اسم اشارة))[1]

وما ذكره المصنف هنا يخالف ما ورد في مصنفاته النحوية الأخرى ، حيث جعل الحذف في هذه الحالة قليلاً أو نادراً، جاء في التسهيل: ((ويقلّ حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء))[2].

وهذا ما ذكره أيضا في شرحه لهذه العبارة ، إذ قال : ((إلا أنّ جوازه يقل مع اسم الإشارة واسم الجنس المبني للنداء))[3].

وقال في الكافية الشافية :

واسم اشارة وجنس يفرد والجنس في التعيين قد يجرد

وذو اشارة كـ (ثوبي حجر) (وذا ارعواء) نحو ذين يندر[4].

ومما قاله المصنف في شرح هذين البيتين : ((يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله) ولا مضمراً ، ولا مستغاثا به ، ولا اسم اشارة ، ولا اسم جنس مفرداً غير معين ، فان كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) نحو : (يا الله) ، و(يا إياك)، و:

يا لبكرٍ انشروا لي كليبا[5] ..... .

ويا هذا ويا رجلاً إذا لم يتعين ،فإذا قصدت واحداً معينا فالأكثر إلا يحذف الحرف ، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي (ﷺ) : (ثوبي حجر)[1].....))[2].

---

(1) المصدر نفسه : 295.

(2) تسهيل الفوائد 179 ، و شرح التسهيل 3 / 385 .

(3) شرح التسهيل 3 / 386 .

(4) شرح الكافية الشافية 3 / 1289 .

(5)صدر بيت قاله المهلهل وعجزه (يا لبكر أين أين الفرار) ، ينظر : كتاب سيبويه 2/ 215 ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية الشافية 1 / 300 .

وقال في الألفية :

وَغَيْرُ مَنْدَوبٍ ومُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قد يُعرَّى فَاعَلَما

وَذَاكَ في اسْمِ الجنْسِ والمُشَارِ لَهْ قَلَّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عَاذِلَه[3].

ولعل السبب الذي جعل المصنف يعدل عن رأيه عما جاء في مصنفاته النحوية – التي اشرنا اليها آنفا – ويجعل الحذف في كتابه (شرح عمدة الحافظ) متوسطاً بين الكثرة والقلة اعتماده على ورود السماع بذلك ، فقد احتج في كتابه هذا بالعديد من الشواهد التي تؤكد صحة ما ذهب اليه ، فاحتج على حذف حرف النداء مع اسم الجنس بسبعة شواهد، ومع اسم الاشارة بثلاثة شواهد ، إذ قال : ((فمن شواهد الأول قول رسول الله (ﷺ): (اشتدي أزمةُ تنفرجي)[4] ، وكذلك قوله (ﷺ) مترجما عن موسى (عليه السلام) : (ثوبي حجر) ، ومن شواهده قولهم: (اصبح ليْلُ)[5] ،و(اَفتدِ مَخْنُوقُ)[6] ، و :

جَاري لا تَسْتَنْكِرِي عَذيْرِي[7] .

و:

عَاذلَ قدْ أولعْتِ بالتَّرقِيشِ[8].

ومنه قول الشاعر :

فقلتُ له : عطارُ هلاّ أتيتنا بنورِ الخُزَامى أو بخوصَةِ عَرْفَجِ[9]

ومن شواهد الثاني قول ذي الرمة :

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قالَ صَاحِبِي: بِمِثْلِكَ هذا لَوْعَةٌ وغَرامُ[1] .

---

(1)ينظر الحديث في مسند الإمام احمد 2/ 315 و515 ، وصحيح مسلم 138 ، وقصة الحديث ان موسى (عليه السلام) كان لا يرى متجرداً ، فقال بنو إسرائيل : أنه آدر ، فاغتسل عند مويه ، فوضع ثوبه على حجر ، فانطلق الحجر يسعى ، واتبعه بعصاه يضربه : ثوبي حجر ! ثوبي حجر ! حتى وقف علىملأ من بني اسرائيل ، ونزلت الآية : ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها ﴾ ، (الاحزاب / 69) .

(2) شرح الكافية الشافية 3 / 1289 .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل 2/ 201 – 202 .

(4) ينظر الحديث في : الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي 1/ 45 .

(5) ينظر هذا المثل في : مجمع الامثال 1 / 403 ، وفرائد اللآل 1 / 340 .

(6) ينظر هذا المثل في : مجمع الأمثال 2/ 78 ، وفرائد اللآل 2/ 61.

(7) هذا الرجز للعجاج وتكملته (سيري واشفافي على بعيري) ، ديوان العجاج 221 ، وهو من شواهد الكتاب 1/ 331 ، والمقتضب 4/ 260 ، وشرح الكافية الشافية 3/ 1352 ، وخزانة الادب 83/1.

(8) هذا الرجز للعجاج ، وقد ورد في ديوانه 77 برواية (..... قد أطعتُ.....) .

(9) لم اقف على اسم قائله ، وهو في المحتسب2 / 70 .

أراد : بمثلك يا هذا ، ومنها قول رجل من طيّىء ..

ذِي دَعي اللَّوْمَ في العَطاءِ فأنّ اللّ وْمَ يُغرْي الكِريمَ بالإجزالِ[2] .

أراد : يا هذي ، ومثله :

إنّ الأُلى وَصِفُوا قوْمِي لهم، فبهم هذا اعْتَصِمْ تَلْقَ من عَاداكَ مَخْذُولا[3] .

أراد : يا هذا))[4].

ومن الآراء التي خالف فيها ابن مالك ما ورد في مصنفاته الآخرى انكاره استعمال العطف بـ (لا) بعد النداء معتمداً على السماع ايضا ، حيث قال : ((ويعطف بـ (لا) منفي بعد أمرٍ أو خبر مثبت نحو : زُرْ محمداً لا بشراً ، وجاء سعدٌ لا سعيدٌ ، واجاز قومٌ أنْ يعطف بها على المنادى نحو : يا زيدُ لا عمرو ، ولم ارَ ذلك مستعملا في كلام يحتج به ، وممن انكر استعماله ابن سعدان ، وهو من الحفاظ المتتبعين الموثوق بهم))[5].

وكلام ابن مالك هنا مخالف لما ورد في التسهيل وشرحه ، قال في التسهيل : ((ويعطف بـ (لا) بعد أمر ، أو خبر مثبت ، أو نداء))[6]، وما قاله في شرح ذلك: ((والمعطوف بـ(لا) منفي بعد أمرٍ أو خبرٍ مثبت أو نداء نحو : اضربْ زيداً لا عمراً ، وهذا محمودٌ لا عمرو ، ويا سالمُ لا سلمان))[7].

وكذلك لما ورد في الكافية الشافية وشرحها ، قال في الكافية :

اثْبَاتاً او امْراً تَلي (لا) او ندا كـ(يا ابنِ لاابنَ العمِّ خفني لا العدا)[8].

ومما قاله في شرح ذلك : ((وأمّا (لا) فيعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر نحو: (هذا زيدٌ لا عمرو) ، و (اقصدْ محمداً لا بشراً)، وبعد نداء كقولك : (يا زيدُ لا عمرو)، و (يا ابنِ لا ابنَ العَمَّ)))[9] .

---

(1) البيت في ديوانه 563 ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 3 /386 ، وشرح الكافية الشافية 3 / 1291 ، ومغني اللبيب 641/2 ، وشرح التصريح 2/ 165 ، و شرح الاشموني 2/ 443 .

(2) لم اقف على اسم قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 3 / 386 .

(3) لم اقف على اسم قائله ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 286 ، وشرح الكافية الشافية 3 / 1291.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 295 – 297.

(5)المصدر نفسه : 633 .

(6) تسهيل الفوائد 177 ، و شرح التسهيل 3 / 367 .

(7) شرح التسهيل 3 / 370 .

(8) شرح الكافية الشافية 3 / 1201 .

(9) المصدر نفسه : 3 / 1223 .

وكذلك الالفية، اذ قال :

وأولِ (لكِنْ) نَفْيا او نَهْيا ، ولا نداءً او أمْراً او أثْبَاتا تلا[1] .

وهذا دليل قاطع على احترام ابن مالك دليل السماع وجعله الأصل الأول في احتجاجه وبناء الآراء عليه .

وقد وجدت أيضا ان المصنف في بعض الأحيان قد يعتمد رأياً في التسهيل وشرحه ، ثم يعدل عنه في الكافية وشرحها والألفية ، ثم يعود مرة أخرى في شرح عمدة الحافظ إلى رأيه الأول الذي اعتمده في التسهيل وشرحه، ولو أخذنا بنظر الاعتبار التسلسل الزمني لمؤلفاته لوجدنا هذا الأمر يبدو غريبا بعض الشيء، ولكنه يدل دلالة واضحة على ان المصنف يميل الى تمحيص آرائه بين مدة وأخرى فيعمد الى تغييرها إنْ رأى الحق في ذلك ، ومن أمثلة ذلك ، ما ذكره عند حديثه عن (ما) المتصلة بـ (نعم وبئس) ، قال في التسهيل: ((فاعل (نعم وبئس) في الغالب ظاهر معرف بالالف واللام ، أو مضاف الى المعرف بهما مباشرة أو بواسطة ، وقد يقوم مقام ذي الالف واللام (ما) معرفة تامة ، وفاقاً لسيبويه والكسائي لا موصولة ، خلافا للفراء والفارسي ، وليست بنكرة مميزة ، خلافا للزمخشري والفارسي في احد قوليه))[2].

ومما قاله في شرح ذلك مبطلا رأي ابي علي الفارسي(ت 377هـ) والزمخشري (ت 538هـ) : ((ونبهت على أنّ مميزه لا يكون إلاّ صالحا للالف واللام مع أنّ كلّ مميز لا يكون إلاّ كذلك بالاستقراء ؛ لأنّ أبا علي والزمخشري يجيزان التمييز في هذا الباب بـ (ما) ويزعمان أنّ فاعل (نعم) في قوله تعالى: ﴿ فنعما هِيَ﴾[3] وشبهه مضمر كما هو في (نعم رجلاً زيدٌ) و(ما) في موضع نصب على التمييز وربما اعتقد من لا يعرف هذا انّه مذهب سيبويه ، وذلك باطلٌ ..... ، ويقوي أيضا فاعليه (ما) المذكورة وانها ليست تمييزاً إنّ التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز و(ما) المذكورة مساوية للمضمر في الإبهام فلا تكون تمييزاً ، ويقوي تعريف (ما) في نحو (ممّا أنْ اصنَعَ) كونها مجرورة بحرف مخبر به وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلاّ معرفة أو نكرة موصوفة ، و(ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة ، وإلاّ لزم ثبوت ما لا نظير له))[4] .

بينما نجده يذهب في الكافية الشافية وشرحها مذهبا آخرَ فيجعل (ما) نكرة بمعنى (شيء)، إذ قال في الكافية الشافية:

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل 2/ 185 .

(2) تسهيل الفوائد 126 ، و شرح التسهيل 3 / 8 .

(3) البقرة / 271 .

(4) شرح التسهيل 3 / 12- 13 .

وانصبْ على التمييزِ (ما) في (نِعْمَ مَا) و(بئسما) والرفعُ بعضهم نَحى[1].

ومما قاله في شرح ذلك: ((ثم بينت أنّ (ما) في (نعما وبئَسما) نكرة بمعنى (شيء) وموضعها نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين، وظاهر قول سيبويه أنّ (ما) فاعل وأنها اسم تام معرفة ، وندر تمامها معرفة هنا كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب))[2].

ويبدو أنّ المصنف قد رجح هذا الرأي في الألفية أيضا، إذ قال:

وَ (مَا) مُمَيّز وقِيل: فَاعِل فِي نَحْوِ : (نِعْمَ مَا يَقُولُ الفاضِلُ)[3].

قال الاشموني معقبا على قول الناظم في هذا البيت : ((ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به ، وهو أنّ (ما) مميز، وكذا عبارته في الكافية ، وذهب في التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها فاعل))[4] .

ثم نراه في شرح عمدة الحافظ يعود مرة أخرى الى رأيه الأول الذي اعتمده في التسهيل وشرحه ، إذ يقول : ((ويقوي فاعلية (ما) المذكورة ، وانها ليست تمييزاً ، إنّ التمييز إذا لم يكن مؤكداً ، لا يجاء به إلاّ لتعيين جنس المميز، و(ما) المذكورة بخلاف ذلك ، فلا تكون تمييزاً))[5].

فرأي المصنف في التسهيل وشرحه كان أولاً ، ثم عدل عنه في الكافية الشافية وشرحها وكذلك الألفية ؛ لان هذه الكتب كانت متأخرة عن التسهيل وشرحه ، ثم نراه في شرح عمدة الحافظ يعود مرة أخرى إلى رأيه الذي اعتمده في التسهيل وشرحه لتأكده من صواب الرأي الذي اعتمده فيهما مع العلم أنّ شرح عمدة الحافظ كان متأخراً على جميع مصنفاته النحوية السابقة الذكر – كما اشرنا سابقا– .

ومنه أيضا ما ورد عن المصنف عند حديثه عن تمييز العدد المركب في قوله تعالى: ﴿وقَطَّعْناهم اثْنَتَي عَشَرَةَ أسباطاً أمماً﴾[6] إذ قال في شرح التسهيل : ((معنى (قطعناهم اثنتي عشرة اسباطاً) قطعناهم اثنتي عشرة قبائل ، فـ(أسباط) واقع موقع (قبائل) لا موقع (قبيلة)، فلا يصح كونه تمييزاً ، وإنما هو بدل والتمييز محذوف))[7] .

---

(1) شرح الكافية الشافية 2/ 1104 .

(2) المصدر نفسه 2/ 1111 .

(3) ينظر :شرح ابن عقيل 2/ 133 .

(4) شرح الاشموني : 2 / 378 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 785.

(6) الاعراف / 160 .

(7) شرح التسهيل 2/ 393 .

وما ذكره المصنف هنا مخالف ما ورد في شرح الكافية ، اذ قال : ((وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى : (وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشَرَةَ أَسْبَاطاً أُمَما) فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقيل : (اثني عشر أسباطاً) ؛ لأنّ (السبط) مذكر ، ومنه قول الشاعر :

فكانَ مجَنّي دُونَ مَا كنْتُ أتَّقي ثلاثُ شُخُوصٍ: كاعِبَانِ ومُعْصِرُ[1] .

فبقوله: (كاعبان ومعصر) ترجح التأنيث ، ولولا ذلك لقال : ثلاثةُ شُخُوصٍ ، لأنّ الشخص مذكر))[2] .

فالذي يفهم من كلامه هنا أنّ (أسباطاً) تمييز وليس هنالك حذف في الآية ، قال خالد الازهري معقبا على كلام المصنف هنا : ((وزعم الناظم في شرح الكافية الشافية انه لا حذف، وان (أسباطا) تمييز ، وان ذكر (أمما) رجح حكم التأنيث في (أسباطاً) لكونه وصف بـ (أمما) جمع (أُمة) ..... وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل انّ (أسباطاً) بدل لا تمييز))[3] .

أمّا في شرح عمدة الحافظ فنرى المصنف يعود مرة أخرى لرأيه الأول الذي اعتمده في شرح التسهيل لتأكده من صواب الرأي الذي اعتمده فيه ، إذ يقول : ((وان ورد موضع تمييز شيء منها جمع ، فالتمييز محذوف ، والواقع موقعه بدل من منصوب قبله أو صفة له ، وان لم يكن قبله منصوب جعل حالاً ، فالبدل كقوله تعالى : ﴿ وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشَرَةَ أَسْبَاطاً أُمَما﴾))[4].

ومن يقرأ مصنفات ابن مالك النحوية يجد تناقضاً واضحاً بين مصنفاته في بعض المسائل النحوية[5]، وهذا دليل واضح على سعة إطلاعه ، وتمحيصه لآرائه بين مدة وأخرى ، ممّا جعله يميل الى تعديلها أو تغييرها إنْ رأى الحق في ذلك .

15 – الاشارة إلى المراجع وآراء علماء النحو واللغة :

وفي ثنايا كتاب (شرح عمدة الحافظ) إشارة الى بعض المراجع وآراء العلماء التي اعتمد عليها المصنف ؛ وذلك لان ابن مالك من العلماء الاثبات الذين يكثرون من المراجعة والإطلاع على

---

(1) البيت لعمر بن ابي ربيعة ، و قد ورد في ديوانه 100 برواية (... من دون ...) ، وهو من شواهد المقتضب 2/ 148 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 399 ، وشرح ابن ناظم 278 ، والمقاصد النحوية على شرح شواهد شروح الألفية 4 / 483 .

(2) شرح الكافية الشافية 3 / 1664 .

(3) شرح التصريح 2/ 271 – 275، وينظر ايضا : شرح الاشموني 2/ 625 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 527 – 528 .

(5) ينظر : تسهيل الفوائد ، مقدمة المحقق د. محمد كامل بركات 80 – 100 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) /24 – 136.

ما انتجته قرائح العلماء عبر قرون عديدة ، وما أبدوه من آراء واجتهادات ، فهو لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يرجعه إلى محله ، ولذا يمكننا تقسيم مصادره التي اعتمد عليها وأخذ منها إلى قسمين :

أولاً : النقل من الكتب :

أشار ابن مالك في شرح عمدة الحافظ الى جملة من الكتب التي افاد منها ، وسأعرضها مقتصرة على الكتب التي صرح بها وحسب سني وفيات أصحابها :

1 - موطأ الامام مالك (ت 180هـ)

ذكره ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ) مرة واحدة ، وذلك في معرض حديثه عن تنكير صاحب الحال مستدلاً بحديث ورد فيه ، إذ قال : ((والأصل أنْ يكون صاحبها معرفة ، لأنه بمنزلة المخبر عنه بها ، وقد جاء نكرة بغير مسوغ قليلا وبمسوغ كثيراً ، فمن مجيئه نكرة بغير مسوغ ما مثل به سيبويه[1] من قول بعض العرب : (عليه مئة بيضاً) ، و(مررْتُ بماءٍ قعدةَ رَجُلٍ)، وفي الموطأ لمالك : (وصلى رجالٌ قياماً)[2]))[3] .

2 – كتاب المعاني للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت 215هـ)

ذكره مرة واحدة فقط، وذلك في معرض حديثه عن وقوع (لعل) للتعليل ، إذ قال : ((قال ابو الحسن الأخفش : (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ) نحو : قول الرجل لصاحبه : افرَغْ لَعَلَّنَا نَتَغَذَّى ، والمعنى لنتغذَّى ، وكقول الرجل: (اعمَل عَمَلَك لَعَلَّكَ تأخُذُ أجرَكَ) : أيّ لتأخذه، وهذا نصه في كتاب المعاني))[4].

3 – المسائل الصغرى للأخفش الأوسط

ذكره مرتين ، الأولى في معرض حديثه عن عطف النسق ، اذ قال : ((وقال الأخفش في المسائل الصغرى بعد انشاده قول الشاعر :

إذا كانتِ الهَيجَاءُ وانشَقَّتِ العَصَا فحَسْبُكَ والضحاكُ سَيفٌ مُهَنَّدُ[5] .

فمنهم من ينصب (الضحاك) ومنهم من يجره ومنهم من يرفعه ، كأنه قال : فحسبك سيف مهند والضحاك ايضا حسبه سيف مهندٍ ....))[1].

---

(1) ينظر : الكتاب 2 / 112 .

(2) لعل هذا اللفظ في رواية من روايات الموطأ المتعددة ، لاني لم اجده في رواية يحيى بن يحيى الليثي للموطأ عن مالك ، وانما وجدته تحت عنوان (صلاة الامام وهو جالس) : (وصلى وراءه قومٌ قياماً) ، ينظر موطأ الامام مالك : 69.

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 420 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 221 ، وينظر معاني القرآن للاخفش 2/ 407 ، وقد نقل المصنف هذا القول منه ببعض التصرف .

(5) البيت لجرير في ذيل الأمالي والنوادر 140 ، ولم اجده في ديوانه .

والثانية في معرض حديثه عن أسماء الأفعال ، قال : ((قال الأخفش في مسائله الصغرى : ومن العرب من يجعل (رُوَيْدَ) مصدراً فيقول : رُوَيدَ زَيْدٍ عَمْراً ، كقولك : ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْراً ، ورويدك عَمْراً مثل ضَرْبِكَ عَمْراً))[2] .

4 – مسند الامام احمد (ت 241هـ)

ذكره مرة واحدة فقط، وذلك في معرض حديثه عن مجيء بعد المجرور بالمصدر بتابعه عطفا كان أو غيره مرفوعا حملاً على المحل مستدلاً بحديث ورد فيه ، إذ قال : ((وفي مسند أحمد (ﷺ) : (أَمَرَ بقَتْلِ الابتر وذو الطُفْيتَينِ)[3] على تقدير : أمَرَ بأنْ يُقْتَلَ الأبترُ وذو الطُفْيتَيْن))[4].

5 – المقتضب للمبرد (ت 285هـ)

والأصول لابن السراج (ت 316هـ)

ذكرهما المصنف في كتابه مرة واحدة فقط ، وذلك في معرض حديثه عن (إنّ وأخواتها) ، إذ قال : ((ومتبوعي في أنّ هذه الأحرف خمسة لا ستة سيبويه –رحمه الله– فإنه قال: (هذا باب الحروف الخمسة التّي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)[5] ، وكذا قال المبرد في المقتضب، وابن السرَّاج في الأصول))[6].

6 – الأمالي لأبي العباس ثعلب (ت 291هـ)

ورد ذكره مرتين في باب التوكيد ، الأولى : عند حديثه عن جواز جر (النفس والعين) بباء زائدة مستشهداً بأمثلة ورد ذكرها في هذا الكتاب ، قال : ((ومن أمثلة أبي العباس ثعلب في أماليه: هذا رجلٌ بعينه ، واعطيتك درهماً بعينهِ))[7] .

والثانية : عند حديثه عن جواز تنكير المؤكد بشرط حصول الفائدة مستشهداً بالأمثلة السابقة نفسها[8].

7 – الجمل لابي القاسم الزجاجي (ت 340هـ وقيل 377هـ)

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 667 .

(2) المصدر نفسه : 737 .

(3) ينظر الحديث في موطأ الامام مالك 535 ، ومسند الامام احمد 6 / 224.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 702.

(5) ينظر : كتاب سيبويه : 2 / 131.

(6) شرح عمدة الحافظ (د) / 219 ، وينظر المقتضب 4/ 107 ، والأصول في النحو 1/ 277 – 278 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 561 ، وينظر : مجالس ثعلب 1 / 43 .

(8) ينظر: شرح عمدة الحافظ (د) / 564 .

ذكره مرة واحدة فقط ، وذلك في معرض حديثه عن المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (انّ) وفتحها، قال : ((قال أبو القاسم الزجاجي في جمله: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسرِ ، والكسرُ أكثرُ وأجودُ في كلام العرب))[1] .

8 – الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)

ذكره مرة واحدة أيضا ، وذلك عند حديثه عن حذف المضاف وابقاء عمله مع عدم العطف ، قال: ((وبقاء الجر مع عدم العطف كقول بعض العرب : رايْتُ التيمي تَيْمِ قُلانٍ– بالخفض– على تقدير : صاحب تَيْمِ أو واحد تَيْمِ ، ذكره أبو علي في الإيضاح))[2] .

9 – التذكرة لأبي علي الفارسي

ذكره مرتين ، الأولى : عند حديثه عن تقديم حال المجرور بحرف وجواز اعمال افعل التفضيل متأخرا في حال متقدمة، إذ قال : ((قال أبو علي في التذكرة : (مررتُ برجل خيرَ ما تكون خيرٍ منك)، العامل في (خيرَما تكون): (خيرٍ منك) ، لا (مررتُ) ، بدلالة (زيدٌ خيرَ ما يكونُ خيرٌ منك)))[3] .

والثانية : عند حديثه عن تقديم المفضول وجوبا ، إذ قال : ((و يعرض تقديم المفضول وجوبا ، وذلك إذا كان اسم استفهام أو مضافا اليه نحو : ممن أنتَ أحلمُ ؟ ومن وجه مَنْ وجهُك اجملُ ؟ ذكر أبو علي هذه المسألة في التذكرة ، وهي من المسائل المغفول عنها))[4].

10 – المحتسب لابن جني (ت 392هـ)

ذكره مرة واحدة ، وذلك في معرض حديثه عن تعدد الحال في قراءة الحسن البصري (ت 110هـ) واليزيدي (ت 202هـ)﴿ خَافِضَةً رافِعَةً ﴾[5]، قال : ((قال ابو الفتح في المحتسب: هما حالان و ﴿ لَيْسَ لوَقْعتَهَا كَاذِبَةٌ﴾[6]. حال أخرى، أيّ : إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضةً رافعةً رافعةً ، فهذه ثلاثة أحوال، ومثله : (مررتُ بزيدٍ جالساً متكئا ضاحكاً) ، وان شئت أنْ تأتي بعشر أحوال كما أنّ لك أنْ تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت))[7] .

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) / 229 – 230 ، وينظر : الجمل 70 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) /501 ، وينظر : المقتصد في شرح الايضاح 1 / 546 .

(3)شرح عمدة الحافظ (د) / 429.

(4)شرح عمدة الحافظ (د) / 765.

(5) الواقعة / 3 ، وتنظر القراءة في المحتسب2/ 307 ، والكشاف 4 / 445 ، والبحر المحيط 10 / 77 ، واتحاف فضلاء البشر 529 ، والآية في المصحف برواية حفص عن عاصم ﴿خافضةٌ رافعةٌ﴾.

(6) الواقعة / 2.

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 463 ، وينظر : المحتسب 2/ 307 ، وقد نقل المصنف القول منه ببعض التصرف .

11 – الفائق لابن جني

ذكره مرة واحدة أيضا ، وذلك عند حديثه عن الممنوع من الصرف، قال : ((قال أبو الفتح في الفائق : علامة الصرف التنوين – وحده – لا الجرُّ المصاحب له ، ألاّ ترى أنّ المقصور لا يدخله جر ولا غيره ، وإنّما امتنع الجر ممّا لا ينصرف؛ لأنه مصاحبٌ للتنوين الذي هو علم الصرف، ألاّ ترى إلى قول سيبويه : (فالتنوين علامة الأمكن – عندهم – والأخفّ عليهم، وتركه علامة لمّا يستثقلون)[1] ، قال ابو الفتح : فهذا تصريح بان التنوين هو علم الصرفِ لا الجر وان تركه علم ثقل الاسم ، كما ان لحاقه علم خفته))[2] .

12 – المجمل في اللغة لابن فارس (ت 395هـ)

ذكره مرة واحدة فقط، وذلك في معرض حديثه عن الأسماء الستة وهو يتحدث عن المعنى اللغوي لكلمة (الأحمْاء)، قال : ((و(الحمُ) واحد الأحماءِ ، وهم اقارب الزوج كـ(أبيهِ) و(عَمّه) ، و(أخيهِ) فلا يضاف إلاّ الى أمرأةٍ ، فيقال : (حَمُو هندٍ أفضلُ من حَمِي دَعْدٍ) ، هذا هو المشهور. وأجاز صاحب المجمل إطلاق الأحمْاء على أقارب الزوجين))[3] .

13 – شرح اللمع لابن برهان (ت 456هـ)

ذكره مرة واحدة أيضا ، وذلك عند حديثه عن (أو) العاطفة ، قال : ((قال ابن برهان في شرح اللمع : قال ابو علي (أو) على ضربين :

أحدهما : ان تكون لاحد الشيئين أو الأشياء ، والاخر : ان تكون للإضراب))[4] .

14 – الكشاف للزمخشري (ت 538هـ)

ذكره ابن مالك ثلاث مرات ، من ذلك ما جاء في معرض حديثه عن عطف نكرة على نكرة عطف بيان ، إذ قال : ((وقد صرح الفارسي وابن جني والزمخشري في الكشاف بجوازه، وجعل أبو علي قوله تعالى : ﴿ أو كَفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ ﴾[5] معطوفا ومعطوفا عليه ، وكذلك فعل الزمخشري في في قوله تعالى : ﴿مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾[6]))[7].

---

(1) ينظر : الكتاب 1 / 22 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 842 – 843 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د)/ 124 ، وينظر : المجمل في اللغة 534 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 626 ، وينظر قول ابن برهان في شرح اللمع 1 / 247 ، وقد نقل المصنف القول منه ببعض التصرف .

(5) المائدة / 95 .

(2) ابراهيم / 16 ، وينظر : تفسير الكشاف 2/ 525 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 595. وللاستزادة تنظر المواضع : 556 ، 594 .

15 – جامع المسانيد لابن الجوزي (ت 597هـ)

ذكره مرتين مستشهداً بحديثين ورد ذكرهما فيه ، الأولى : في معرض حديثه عن إهمال (متى) ، قال : ((ويدل على إهمال (متى) حملاً على (إذا) قول عائشة –رضي الله عنها– : (إنّ ابا بكر رجلٌ اسيفٌ ، وانه متى يقومُ مقامكَ لا يسمعُ الناسُ)[1] رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد))[2].

والثانية : عند حديثه عن إعراب المستثنى مبتدأ مذكورا خبره ، قال : ((ومنه قول رسول الله (ﷺ) في جامع المسانيد لابن الجوزي: (ما للشياطين من سلاحٍ أبلغُ في الصالحين من النساء إلاّ المتزوجون أولئكَ المطهرونَ المبرؤونَ من الخَنَا)[3]))[4].

16 – ألفية ابن معطٍ (ت 628هـ)

ذكره مرة واحدة فقط، وذلك عند حديثه عن توسيط الخبر في باب (كان وأخواتها)، إذ قال: ((وقد ضمن ابن معط ألفيته منع توسيط خبر (دام) ولا حجة له ولا متبوع من المتقدمين والمتأخرين))[5].

17 – التنكيت على المفصل للشلوبين (ت 645هـ)

ذكره مرة واحدة أيضا، وذلك في معرض حديثه عن عطف البيان، اذ قال ((وذكر الشلوبين في تنكيته على المفصل: إن البصريين لا يجيزون ان تعطف نكرة على نكرة عطف بيان))[6].

18 – الإملاء على المفصل للشلوبين

ذكره مرة واحدة أيضا ، وذلك في إثناء حديثه عن نعت الاعم بالاخص ، قال : ((قال ابو علي الشلوبين في إملائه على المفصل : الفراء ينعت الأعم بالأخص ، وهو الصحيح))[7] .

ثانيا : الأعلام :

---

(1) ينظر حديث عائشة في : مسند الامام احمد 6 / 224 ، وصحيح مسلم 164 ، وارشاد الساري شرح صحيح البخاري 2 / 62 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 375 .

(3) ينظر الحديث في : مسند الامام احمد 5 / 164 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 380 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 205 ، وينظر قول ابن معط في الغُرَّةُ المخفيّة في شرح الدرة الألفية 2/ 422.

(6) شرح عمدة الحافظ (د) / 594 – 595 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د.) / 602.

وإذا كان ابن مالك نقل من كتب العلماء الذين مرّ ذكرهم ، فإنه أفاد أيضا من آرائهم معتمداً على هذه الكتب وغيرها ، لذا نجده يصرح في كتابه هذا بأغلب أسماء العلماء الذين نقل عنهم، وعليه سأقتصر على جماعة منهم ، وسأعرض نماذج من نقله عنهم ، لاني سوف أتطرق في الفصل الثالث الى موقفه من الآراء النحوية التي نسبها لهؤلاء العلماء قبولا أو رفضا، ومن هؤلاء العلماء :

1- سيبويه (ت 180هـ)

يعد كتاب سيبويه المعين الأول الذي استقت منه كلّ الدراسات النحوية عبر تاريخها الطويل ، وقد أفاد ابن مالك منه كثيراً ، فلا تكاد تخلو صفحات شرحه من الإشارة الى سيبويه ، ومن المسائل التي نقلها عنه :

ما جاء في حديثه عن تسمية اسم الجنس الجامد الجاري على اسم الاشارة عطفا لا نعتا ، فقد أورد المصنف رأي سيبويه في ذلك ، حيث قال : ((وكلام سيبويه يشعر بأنّه عطف لا نعت، لأنه قال : واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الالف واللام والصفات التي فيها الالف واللام وانّما وصفت بالأسماء؛ لأنها والمبهمة كشيء واحدٍ ، والصفة التي فيها الالف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء ليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمروٍ إذا قلت: مررْتُ بزيدٍ الطويل))[1].

وفي حديثه عن أفعال المقاربة ، ذكر ابن مالك قول سيبويه في إسناد عسى الى (انْ وصلتها)، اذ قال ((وليس المقرون في هذا الباب عند سيبويه خبراً بل هو – عنده – منصوب بإسقاط حرف الجر ، أو على المفعولية لتضمن الفعل معنى قاربَ ، قال سيبويه: تقول: عسيتَ أنْ تفعلَ ، فـ(أنْ) ها هنا بمنزلتها في قولك : قاربت أنْ تفعلَ وبمنزلة دنوت أنْ تفعلَ ، واخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ، أيّ : لأن تمطرَ وعسيْتَ بمنزلة اخلولقت السماء))[2].

2 – الكسائي (ت 189هـ)

نقل عنه مسائل كثيرة ومتنوعة ، ومما نقله عنه ، ما جاء في حديثه عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم ، اذ قال : ((وروى الكسائي الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم نحو : سمعْتُ صوتَ – والله – زيدٍ))[3].

---

(1)شرح عمدة الحافظ (د) /596 – 597 ، وينظر : كتاب سيبويه 2/ 7 – 8 ، وقد نقل المصنف القول منه ببعض التصرف .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 821 ، وينظر : كتاب سيبويه 3/ 157.

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 497 ، وورد قول الكسائي بلفظ (هذا غلام والله زيد) في : ابن الناظم 156 ، وابن عقيل : 2/ 70 ، وشرح التصريح2/ 58 ، وهمع الهوامع 2/ 526 ، والبهجة المرضية 1 / 416 ، وشرح الاشموني 2/ 148.

وفي حديثه عن تمييز العدد المركب والعشرين وأخواته ، قال: ((ولا يضاف شيء منها الى التمييز إلاّ ما شذّ من رواية الكسائي عن بعض العرب أنه قال :عشرو درهمٍ واربعو ثوبٍ))[1]. 3 – الفراء (ت 207هـ)

ورد ذكره في مواضع ليست بالقليلة ، واراؤه متناثرة في كتاب (شرح عمدة الحافظ) منها: ما جاء في حديثه عن جواز وقوع (اجمع و جمعاء) توكيداً أو حالاً بعد معرفة، اذ قال: ((وحكى الفراء : اعجبني القصرُ أجمعُ َ ، واعجبتني الدارُ جمعاءُ َ، بالرفع فيهما على التوكيد، والنصب فيهما على الحالية))[2].

وفي باب التعجب نقل المصنف قول الفراء في التعجب والتفضيل من فعل (أفعل فعلاء) إذا كان فعله ثلاثيا ، حيث يقول : ((وقال الفراء : ومن النحويين من يجيز التعجب والتفضيل من الفعل الذي مؤنثه فعلاء إذ كان فعله ثلاثيا كـ(أعمى وأعشى وازرق واعرج) ، وليس ذلك بشيء ، انما ينظر في هذا الى ما كان في معناه قلة و كثرة ، ألا ترى انك تقول : فلانٌ أقوم من فلان واجمل ؛ لان قيام أحدهما وجماله قد يزيد على قيام الاخر وجماله ، ولا تقول لأعميين ولا لميتين : هذا أعمى من هذا ، وهذا أموت من هذا ، فان جاء منه في شعر احتمل ، وحكى عن بعض من لقي العرب أنه سمع العرب يقولون: ما اسود شعره))[3].

4 – الأخفش (ت 215هـ) :

وكذلك نقل ابن مالك أقوال الأخفش في عدة مواضع من شرحه ، منها :

ما جاء في حديثه عن عدم جواز التوكيد بـ (كلا وكلتا) ما تعدد عامله ولم يتحد معناه وعمله ، اذ قال : ((وقال ابو الحسن : مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما ، ليس بكلام لأنّهما لم يشتركا في معنى واحد))[4] .

وفي حديثه عن مجيء الفاء زائدة ، أورد المصنف قول الأخفش ((انّ بعض العرب قال : أخوك فوجد ، يريد : أخوك وجد ، فزاد الفاء))[5] .

5 – المبرد (ت 285هـ)

ورد ذكر المبرد في عدة مواضع من شرح عمدة الحافظ، منها :

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 527 ، وينظر قول الكسائي أيضا في : همع الهوامع 2 / 348 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 575 ، وينظر قول الفراء في : مجالس ثعلب 3 / 98 ، وهمع الهوامع 3 / 169.

(3) شرح عمدة الحافظ (د)/ 746 – 747 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 567 ، وينظر قول الأخفش ايضا في : همع الهوامع 3 / 169 .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 653 ، وينظر قول الأخفش في : معاني القرآن 1 / 124 – 125 ، ومغني اللبيب 1 / 165 .

ما جاء في حديثه عن المحمول على المثنى مما هو مثنى لفظا ومعنى ولا يستعمل مفرده، إذ قال : ((ومثل هذا ما حكى المبرد من قول العرب : جاء فلان يضرب اصدريه أي : فارغا، ولا واحد له))[1].

ونقل عنه في باب جمع التكسير عن حديثه عن أمثلة الكثرة ، قال : ((وأجاز المبرد اجراء (فُعْلٍ) و (فِعْلٍ) مؤنثين مجرى (فُعْلَة) و (فِعْلَة) ، فيجوز عنده ان يقال في (جُمْلٍ) و (هِنْدٍ): (جُمَلٌ) و (هِنَدٌ)))[2].

6 – ابن كيسان (ت 299هـ)

نقل عنه في المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (انّ) وفتحها ، ان ابتدأ بها جواب قسم غير متضمن لاماً ، اذ قال : ((وقال ابن كيسان في نحو : (والله انّ زيداً كريمٌ) بلا لام ، إنّ الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم اكثر))[3].

7 – ابن السراج (ت 370هـ)

من المسائل النحوية التي نقلها عنه ، ما جاء في حديثه عن الإضافة بمعنى اللام أو (من) ، اذ قال : ((قال ابن السراج : إذا قلت : يد زيد وعين عمرو فمعناه : يد لزيدٍ وعين لعمروٍ، وانما الاضافة بمعنى (من) فيما الأول بعض الثاني وله اسمه))[4]

8– الازهري (ت 370هـ)

ذكره مرة واحدة فقط ، وذلك في معرض حديثه عن حذف الخبر وجوبا لسد الحال مسد المحذوف ، حيث قال : ((فلو صلح جعل الحال خبراً عن المبتدأ لم يعدل عن الخبرية الى الحالية إلاّ على شذوذ كقولهم فيما حكاه الازهري : (حكمك مسمطاً) على تقدير: (حكمك لك مسمطاً)، أي مثبتا ، فلو قيل : حكمك مسمط ، لكان أولى وابعد عن الشذوذ))[5].

9– ابن خروف (ت 609هـ) :

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د)/ 126، وينظر الكامل 1 / 100 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 924 ، وينظر : المقتضب 2/ 223 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 230 ، وينظر رأي ابن كيسان أيضا في : شرح ابن الناظم 65 ، وشرح التصريح 1 / 219 .

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 482 ، وينظر : الاصول 1 / 504 ، وقد نقل المصنف القول منه ببعض التصرف .

(5) شرح عمدة الحافظ (د) / 178 ، وينظر : تهذيب اللغة 12 / 347 .

من المسائل النحوية التي نقلها عنه ، ما جاء في حديثه عن (ما) في قوله تعالى : ﴿ فنعما هي﴾ [1] ، قال ((قال ابو الحسن بن خروف : وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة نحو : دققته دقاً نعما ، قال سيبويه : أي نعم الدقّ ، ونعم ما صنعْت ، وبئس ما فعلْتَ ، أي : نعم الشيء شيءٌ صنعتَ ، وبئس الشيء شيءٌ صنعتَ)) [2].

مما تقدم نرى ان ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ) قد تنوعت مصادره وتعددت مشاربه ، وافاد من كل من سبقوه ، فجاء كتابه جامعا للاراء النحوية المتعددة ، اما طريقة افادته من هذه المصادر فيمكن ايجازها بالنقاط الاتية :

1 –ان اغلب ما افاده من هذه المصادر كان يمثل اراء العلماء في المسائل التي ورد ذكرهم فيها، او ما حكوه عن العرب من شواهد شعرية او نثرية واستعمالات لغوية – كما رأينا سابقا –.

2 –كان يتبع راي العالم الذي يفيد منه برأي عالم اخر ، وكثيرا ما يكون مغايرا له ، كقوله في باب الممنوع من الصرف ، وهو يتحدث عما يمنع للتعريف ووزن الفعل : ((فلو كان التخفيف بعد التسمية لم يعتد به عند المبرد ، فيستحب المنع ، وسيبويه يصرفه مسوياً السكون الحادث بعد التسمية ، والحادث قبلها))[3] ، وقوله في باب النسب: ((هذا مذهب سيبويه والخليل – اعني قولك في (اخت) : اخويٌّ ، ويونس يقول : اختيٌّ)))[4] .

3 –لم يكن ينقل كلام العلماء نقلا حرفيا – في الغالب – بل يصوغه بعبارة العالم المحرر، الا الشواهد التي حكوها ، وان كان يتصرف فيها ايضا في بعض الاحيان .

4 –لم يقتصر في عرض آراء النحاة على قرن معين ، وانما يذكر اراء النحاة الذين سبقوه من القرن الثاني حتى القرن السابع غير مستثن من ذلك النحاة الذين عاصروه كالشلوبين مثلا .

هذه ابرز مزايا منهج ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ) ، واخيراً يجدر بنا ان نشير الى ان المصنف كان كثيرا ما يذكر عبارة (والله اعلم) عند انتهائه من شرح الموضوعات ، واستخدامه لهذه العبارة دليلٌ على مدى تواضعه في العلم .

---

(1) البقرة / 271 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 783 ، وينظر قول ابن خروف ايضا في : شرح ابن الناظم 180 – 181 ، وشرح ابن عقيل 2 / 134 ، وشرح الاشموني 2 / 374 .

(3) شرح عمدة الحافظ (د) / 860 ، وينظر رأي سيبويه في الكتاب 3 / 226 – 227 ، ورأي المبرد في المقتضب 3 / 314 ، ورأي كل من سيبويه والمبرد في شرح ابن الناظم 250 ، وشرح التصريح 2 / 221 ، وهمع الهوامع 1 / 114 ، وشرح الاشموني 2 / 532.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) / 885 ، وينظر : كتاب سيبويه 3 / 361 ، وفيه قول الخليل ويونس .

Abstract

The Explanation of Ibn Maliks ' Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid : A Study and Analysis

There were men who liked the Arabic language and devoted their lives to study it . Those men left for us great heritage that deserves studying and investigating . One of this was Ibn Maliks Amdet Al-Hafid and Adet Al- Lafid which includes the most of the grammatical and etymological aspects of the language . It also contains the views of the classical and contemporary grammarians and their literary trends as well as in a style which is characterized by simplicity and clarity . supplemented with evidences and the subject of my study .

The study falls into three chapter with an introduction and conclusion and a bibliography .

In the introduction , I offered a brief account of Ibn Maliks' life and his book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid .

Chapter one deals with Ibn Maliks' methods in his book showing the subjects of the book and the scientific materials offered and attempting to find connected relation among these subject s . Then I showed the important merits of Ibn Maliks ' methods of explanation .

Chapter two concentrates on Ibn Maliks' grammatical evidences in the explanation of this book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid . It shows his attitude and regard to hearing . Then it offers his Qura'anic evidence, Qura'anic readings, Al-Hadeeth Al-Shareef and the Arabs discourse in verse and prose as well. It also explains Ibin Malik's attitude towards measuring restricted by certain cases which I explained in details. Then it shows his opinion about general consent and accompanying of condition and reasoning.

Chapter three deals with the study of grammatical and etymological matters in relation to the explanation of Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid. It is divided into two sections: section one is about the grammatical matters of the book in which I wrote about Ibin Malik's grammatical doctrine and this attitude towards the general multitude of Al-Basrieen and Al-Kufieen, his attitude towards